



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI  
BORDJ (BOU ARRERIDJ)



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI  
BORDJ (BOU ARRERIDJ)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
People's of democratic republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

## دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة

تحت إشراف:

الدكتورة فيرة سعاد

إعداد الطالبين:

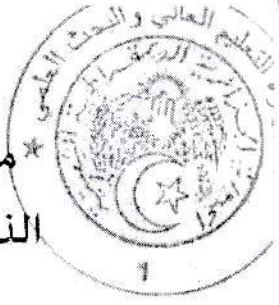
- بلميلود مريم

- بن عمارة صبرين

أمام لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	الدكتور لفقيه بولنوار
مشرفا	أستاذ محاضر - ب -	الدكتورة فيرة سعاد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	الدكتور ماتي عبد الحق

السنة الجامعية: 2025/2024



27 ديسمبر 2020

\* ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في .....  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله.

السيد (ة): الميلود صريم  
الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالبة  
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 117637594 والصادرة بتاريخ 25.02.2020  
المسجل (ة) بكلية / معهد كلية الحقوق والحقوق الأساسية قسم الحقوق  
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: مدّة طرحة ما للستر دور الطب الشوري في الكدنيق عن الجريمة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2020.5.10.5.1.2.7...

شروط نحل التصديق

السيد: المعني

بطاقة التعريف الوطنية رقم: ...

تاريخ: ...

توقيع المعني (ة)





27 ماي 2020

\* ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في .....  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن حمزة صبريا الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالبة  
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 11042092 والصادرة بتاريخ 13 10 2024  
المسجل(ة) بكلية / معهد كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العموم  
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: مذكرة ماستر بحث عنوان: دور الضبط التشريعي في  
الكنش عن الجريمة  
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025.5.10.5.194

المؤيد: ذجل التصديق

السيد(ة): الحمزة

بطاقة التعريف الوطنية رقم: 11042092

مستخرج بتاريخ: 10 05 2025

العناصر هي: الحمزة

توقيع المعني (ة)

Bensser

27 ماي 2025

رئيس المجلس العلمي الأعلى  
ضابط الحالة المدنية

حروز زهير



## كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة " قيرة سعاد " على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتوجه بخالص الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على كل جهد ودعم ومعرفة كان لها أثر بالغ في إتمام هذا العمل.

راجيا أن أكون قد وفقت في تقديم محتوى يرتقي إلى مستوى التطلعات، وأن يجد فيه القارئ فائدة علمية ومهنية.

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء  
إلى أعلى إنسانة إلى حبيبة قلبي وروحي أُمي الغالية  
إلى من لا يمكن للكلمات أن يوفي حقه ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله  
إلى سندي وقوتي ولغالي على قلبي إلى حبيب الروح أبي الغالي  
حفظهما الله لي من كل سوء.  
إلى كل من ساندوني في عملي: أسماء، فاطمة، خولة، سارة، رفيدة.  
إلى كل من أولادي الصغار: محمد، ضحى، سجي، مرام، ياسر، يونس، سند، ألاء، ياسمين  
، أدم وكتكوتتي الصغيرة بلقيس.  
إلى من الذي تقاسم معي أعباء العمل وكان السند الثاني والعضد.

الطالبة بلميلود مريم

## الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الإطلاع  
والمعرفة، وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا ووفاء لهما والدي العزيز  
ووالدتي العزيزة.

إلى من وهبني نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عوناً لي في رحلة بحثي  
وإلى من كاتفني وأنا أشق الطريق نحو النجاح في مسيرتي العلمية.  
وأخيراً على كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة.  
سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة، ومن ثم إلى كل طالب علم  
سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

الطالبة بن عمارة صبرين

## قائمة المختصرات

الصفحة	ص
من صفحة ... إلى صفحة	ص ص
قانون الإجراءات الجزائية	ق إ ج
الجريدة الرسمية الجزائرية	ج ر ج

# مقدمة

## مقدمة

ظهر الطب الشرعي كممارسة عملية في حضارات قديمة كالمصرية واليونانية، إلا أن تطوره الحقيقي بدأ في العصور الوسطى، حيث ظهرت أولى المحاولات لتوثيق العلاقة بين الطب والقضاء في العصور الحديثة وخصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين، فشهد العالم ثورة علمية كبيرة جعلت الطب الشرعي أكثر دقة وتأثيرا خاصة مع بروز فروع جديدة مثل علم السموم الشرعي، البصمة، وتحليل الأدلة المادية، ومن هنا تطور دور الطب الشرعي من مجرد تقييم مبدئي للحالة الجنائية إلى عنصر أساسي في بناء القضايا الجنائية المعقدة، فقد تنوعت مجالات تطبيقه لتشمل حوادث القتل، الإعتداءات الجنسية، الحرائق، الغرق، التسمم، وغيرها من القضايا التي تتطلب تحليلا علميا دقيقا، كما أن الحديث عن الطب الشرعي في سياق الإثبات الجنائي لا يقتصر على الجانب العلمي فقط، بل يتعداه إلى البعد الإجرائي، حيث تبنى قرارات المحاكم في كثير من الأحيان على تقارير الطب الشرعي بوصفها أدلة علمية محايدة وموضوعية<sup>1</sup>.

ويعد الطب الشرعي أحد أهم الفروع التطبيقية التي تربط بين العلوم الطبية والقانون، إذ يمثل جسرا بين المعرفة العلمية الدقيقة والحقيقة القضائية، فمن خلال أدواته وتقنياته يقدم الطب الشرعي إجابات علمية دقيقة عن تساؤلات قانونية معقدة، مما يجعل له دورا محوريا

<sup>1</sup> دلال وردة، الطب الشرعي، ودوره في إثبات جرائم العنف، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 02، 2022.

في تفسير الوفاة، وتحليل الأدلة الجنائية مثل البصمات وملابس الضحية، وقطرات الدم فقطرة دم واحدة كفيلة بكشف المجرم، فيحرر الطبيب الشرعي تقرير يكون حيادي ونزيه في حق الضحية، وأيضا حماية للمتهم إذا كان بريئا استنادا لقول " المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، فيعتبر بريئا حتى تقدم ضده أدلة قوية تسقط الجريمة عليه، فالبحت والتحري على المجرمين بالقبض عليهم وتقديمهم للعدالة واجبة لضمان الأمن والاستقرار، فالوصول إلى الجاني يعد الخطوة المهمة لمكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.

تكمُن أهمية دراستنا لهذا الموضوع من ناحيتين، ناحية علمية وأخرى عملية، بالنسبة للناحية العلمية نسلط الضوء على واحد من أهم ملامح العدالة في عصرنا الحديث وكيفية تفاعله مع الطرق الجديدة للظاهرة الإجرامية، أما من الناحية العملية فيعتبر من أدق المسائل في الإثبات الجنائي، كونه يكشف عن الجرائم التي عجزت الطرق الكلاسيكية حلها، فنتائج هذا الطب تأثر بصفة مباشرة في تحريك الدعوى العمومية، كما يساعد في تكييف وقائع الجريمة من تحديد زمان ومكان الجريمة.

ومن أسباب اختيارنا للموضوع هناك أسباب موضوعية وأخرى شخصية، حيث أن هذه الأخيرة تتمثل في الميل الكبير إلى الجانب الجنائي، والرغبة الشخصية في تناول الموضوع باعتباره موضوع مشوق وحيوي، يفتح لنا آفاق لفهم عالم الإجرام ويحفز عقولنا للتدقيق في كل التفاصيل المتعلقة بهذا الجانب كبيرة كانت أو صغيرة.

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار الموضوع، فنجد أنه موضوع مرن يتكيف ويتغير مع تغير الجرائم، ويتطور مع تطور فكر الجاني في ارتكابه للجريمة، وذلك فإن موضوع الطب الشرعي له دور كبير في دراسة الأدلة المتعلقة بالقتل وغيرها من الجرائم.

أما الأهداف المبتغاة من هذه الدراسة تتمثل في التعرف على المفاهيم الأساسية للطب الشرعي كونه علم شامل قائم بحد ذاته، وكذلك إبراز دوره الفعال في تحليل وفحص البصمات والكشف الدقيق عنها وكذا تشریح الجثث، ومدى أهميته في إثبات الجريمة أو نفيها، وقيمة التقرير الطبي الشرعي الذي يحرره الطبيب المختص بعد قيامه بالخبرة.

ومن بين الصعوبات التي واجهناها في إعداد مذكرتنا، قلة المراجع، وعدم توفرها بشكل واسع الذي يغطي الإحتياج الكبير للتفصيل في الموضوع أكثر وضبط الخطة.

ويشير هذا الموضوع الكثير من التساؤلات والإشكالات ومن هنا نطرح الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة الطب الشرعي في كشف الجريمة؟

وهذا الإشكال يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل أهمها في:

✓ ماذا نقصد بالطب الشرعي؟

✓ ما هي مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية والتنظيمية والتشريعية؟

✓ كيف يتصل هذا الطب بالقضاء؟

✓ كيف نظم المشرع مهنة الطبيب الشرعي؟

✓ في ما تتمثل مجالات الإثبات للطب الشرعي؟

✓ ما مدى تأثير الطب الشرعي على اقتناع القاضي في تقديره للدليل؟

بالنسبة للمنهج المتبع فاعتمدنا المنهج التحليلي والوصفي فيظهر الجانب التحليلي في القيام بتحليل النصوص القانونية المنظمة للطب الشرعي والنصوص التجريبية الموجودة في قانون العقوبات، أما بالنسبة للجانب الوصفي فيتضح من خلال وصفنا للطب الشرعي حيث حددنا عدة مفاهيم، وتطرقنا إلى جرائم العنف والجرائم الجنسية.

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية قسمنا الدراسة وارتيقنا إلى تحديدها في فصلين، فتناولنا الإطار المفاهيمي للطب الشرعي الفصل الأول قسمناه إلى مبحثين ماهية الطب الشرعي المبحث الأول، ومكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية والتنظيمية وعلاقته بجهاز العدالة المبحث الثاني، فتناولنا في للفصل الثاني من هذه الدراسة مجالات الإثبات بالطب الشرعي، وتقدير القاضي الجزائي لهذا الطب كدليل الفصل الثاني، فاعتمدنا فيه على مبحثين، مجالات الإثبات بالطب الشرعي المبحث الأول، وتقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات المبحث الثاني.

# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للطب الشرعي

يعتبر الطب الشرعي أساس من الأسس التي تقوم عليها العدالة ويلعب دور فعال في إزاحة الغموض عن بعض القضايا، فهو ذو طابع قانوني، ويعتبر ركيزة هامة في التحقيقات الجنائية وبالتالي هو وسيلة فعالة لتحقيق العدالة، وللطب الشرعي عدة خصائص تميزه عن الطب العادي كونه فعال في الجانب الجنائي، بحيث نظم المشرع الجزائري مهنة الطب الشرعي كتخصص ووضع شروط خاصة محكمة لتعيين الخبير وأوكله بمهام عدة بالإضافة إلى أنه أعطى له حقوق وألزمه بواجبات، ولذلك تقع على الطبيب الشرعي المسؤولية في حالة الإخلال بالتزاماته، أو في حال حدوث خطأ.

كما أن للطب الشرعي مكانة هامة في المنظومة الإستشفائية والتعليمية فهو يعد من فروع الطب الهامة. ويعد من الركائز الأساسية في هذه المنظومة فلا يقتصر فقط على الجانب القضائي حيث يمتد إلى نظام الصحي بمجموعة من الخدمات الطبية الحيوية، فالطبيب الشرعي هو المؤهل لإجراء المعاينات التي هي في مجال اختصاص الشرطة القضائية، فهم يستعينون بالأشخاص المؤهلين عن طريق منحهم للتسخيرة، فيساعدوا الشرطة في إجرائهم لكل المعاينات الواجبة، وكونهم خبراء فهم يستندون على خبرتهم لتحليل التقرير، حيث سنتناول الإطار المفاهيمي للطب الشرعي (المبحث الأول)، مكانة الطب الشرعي في المنظومات وعلاقته بجهاز العدالة (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي

لقد أدى التقدم العلمي إلى تطور العلاقة بين الطب والتشريعات الجنائية ونتج عن هذا التطور إختصاص طبي مستقل بذاته أطلق عليه تسمية الطب الشرعي حيث تداول هذا المصطلح كثيرا في أوساط المجتمع الذي يحتاج كليهما معا، ولا يمكن أن يستغني عنها فالطب الشرعي يتناول البحث في القوانين التي تنظم مهنة الطب وتحكم ممارستها وممارسيها، وهي ما أطلق عليها الفقه الطبي أو القوانين الطبي، كما نجد أن العلاقة بين الطب الشرعي والقانون علاقة متداخلة لأن هناك أمور غامضة في بعض القضايا تحتاج إلى خبراء وأطباء شرعيين في الإختصاص، وسنتناول مفهوم الطب الشرعي في (المطلب الأول)، والطب الشرعي القانون الجزائري في (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: مفهوم الطب الشرعي

يعد الطب الشرعي من المصطلحات الأكثر تشعبا والتي اختلف في تعريفها الفقه والقانون ولان الطب الشرعي اختصاص وسيط بين المهنة الطبية والهيئة الاجتماعية وباعتباره حلقة وصل بين الطب والقانون، فقد عرفه كل من رجال القانون والأطباء معا اختلفت في صياغتها واجتمعت في مضمونها سنتناول في هذا المطلب تعريف الطب الشرعي(الفرع الأول) وتحديد أهمية وأقسام الطب الشرعي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: تعريف الطب الشرعي

يعتبر الطب الشرعي من أهم المواضيع التي تركز عليها العدالة في حل القضايا المستعصية التي يتم عرضها على الطبيب الشرعي من طرف القضاء والأمن، من أجل البحث فيها وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع التعريف الفقهي (أولا) والتعريف القانوني(ثانيا).

## أولا: التعريف الفقهي

عرف الدكتور مصطفى كحال الطب الشرعي على أنه الطب الذي يبحث في تطبيق العلوم الطبية لحل الكثير من القضايا التي تنتظر أمام القضاء والتي لا يستطيع القاضي إصدار

حكمه إلا بالإستعانة به<sup>1</sup>، وهذه القضايا بمجملها تتعلق بالإجرام والمجرمين والحالات العقلية للفرد، ومدى قابليته لإدارة شؤون نفسه ومسؤولية الأطباء وذوي المهن الطبية اتجاه مرضاهم<sup>2</sup>. كما عرفه الدكتور منصور عمر المعاينة على أنه: " فرع طبي تطبيقي يختص ببحث كافة المعارف والخبرات الطبية الشرعية وتطبيقها، بهدف تفسير وإيضاح وحل جميع ما يتعلق بالأمور الفنية، والطبية الشرعية للقضايا والمسائل التي تكون موضوع التحقيق في المنازعات القضائية، وممارسة هذا التخصص تتم من قبل أطباء إختصاصيين يعدون في مرحلة ما بعد التخرج شأنهم كشأن باقي التخصصات الطبية الأخرى وقد أخذ هذا العلم مسميات مختلفة منها الطب القضائي، والطب الجنائي<sup>3</sup>.

### ثانيا: التعريف القانوني

نظرا لإختلاف وجهات النظر للتشريعات المختلفة للطب الشرعي القضائي نجد أن هناك من أعطى له تعريفات وجيزة وهناك من اكتفى بذكر خصائصه.

عرفه الطبيب الشرعي وصفي محمد بقوله: "الطب الشرعي فرع من فروع الطب الخاص بمعالجة القضايا التي ينظر إليها رجال القانون من وجهة طبية، حيث يدخل في أقسام طب أخرى وهو يبحث في مواضيع والحالات التي تعرض على الطبيب الشرعي من قبل القضاة والأمن<sup>4</sup>، كما نجد في تعريف آخر أن الطب الشرعي يتعلق أساسا بالقضاء حيث يستعين التحقيق الجنائي بالطبيب الشرعي لإجراء خبرة طبية مفادها معاينة الجثة أو الإصابة الجسدية، أو الجرائم الجنسية، فله دور مساعد وحاسم في آن واحد لإثبات الجريمة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حمادو حنان، النظام القانوني للطب الشرعي في الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 02، جامعة الدكتور مولاي

الطاهر سعيدة ، الجزائر جوان 2021، ص 744

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 744.

<sup>3</sup> منصور عمر معاينة، الطب الشرعي في خدمة الأمن والقضاء، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص ص 17- 18.

<sup>4</sup> حمدان حنان، المرجع السابق، ص 744.

<sup>5</sup> تيزي عبد القادر، الطب الشرعي على ضوء القانون والإجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 02، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2021، ص 244.

### الفرع الثاني: أهمية وأقسام الطب الشرعي

إن استعانة السلطات القضائية بالطب الشرعي يكون من وراء ذلك أهداف، وبالتالي للطب الشرعي أهمية كبيرة في التحقيقات الجنائية أو القضايا الغامضة، له أقسام عدة وهذا ما سنناقشه في هذا الفرع، أهمية الطب الشرعي (أولاً)، أقسام الطب الشرعي (ثانياً)، خصائص الطب الشرعي (ثالثاً).

#### أولاً: أهمية الطب الشرعي

تتجلى أهمية الطب الشرعي في إثبات وقوع الجريمة، وبيات مسؤولية المتهم عنها.

##### أ. إثبات وقوع الجريمة:

يمكن القول أن الهدف الأول لسلطات القضائية الذي تطمح إلى تحقيقه من خلال تعيين طبيب شرعي، هو إثبات وقوع الجريمة من عدمها مثل: الوفيات المشتبه فيها وخاصة مع التطور العلمي الذي أتاح للمجرمين التفنن في جرائمهم ومحاولة طمس أثارها وهو ما أدى الجهات المختصة لتطوير أساليبها، فإذا مات شخص وكان في وفاته شبهة فإن التقرير الذي يقوم به الطبيب الشرعي القائم على أساس فحص الجثة إلى فتشريحها، مهم جداً في إثبات تفاصيل الجريمة<sup>1</sup>.

##### ب. بيان مسؤولية المتهم عن الجريمة :

تقع المسؤولية الجنائية إذا كان الفعل يشكل جريمة عمدية أو من قبيل الخطأ، ويقع على سلطة الإتهام بالجريمة، فالقضاء يهدف إلى التحقق من صحة نسبة الإتهام الموجه للمتهم، مدى تطابق الأدلة المعروضة عليه مع واقع الجريمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سعيدة عماري، الريغي سميرة، الطب الشرعي وتأثيره في تحقيق العدالة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة غرداية، 2019، ص 19.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 20.

ت. إيجاد علاقة سببية:

إذا كان مثلا الجرح طعنا يحدد الطبيب الشرعي في تقريره طبيعة الأداة المسببة له من كونها أداة حادة...، فالطب الشرعي من خلال خبرته يمكنه تحديد العلاقة السببية وذلك لتحديد نوع الإصابة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ضبط الآثار المادية والأدلة الجنائية للحصول على التقرير الطبي الشرعي وتكمن أهمية الطب الشرعي في أنه يخوض في ميادين واسعة ومتعددة، في الجراحة وأنواعها وكيفية حدوثها، ويبحث في قضايا التسمم، والإجهاض، والإغتصاب، وهو وسيلة علمية تطبيقية تهدف إلى خدمة العدالة من خلال الكشف عن المسائل الطبية المتعددة<sup>2</sup>. نستنتج أن للطب الشرعي أهمية بالغة في حل الغموض في بعض أو معظم القضايا.

**ثانيا : أقسام الطب الشرعي**

يمارس الطبيب الشرعي مهنته فيقوم بعدة نشاطات في أطر قانونية محددة وهذا حسب تنوع مجالاته، يمكننا تقسيم الطب الشرعي إلى ثلاث أقسام.

**أ. الطب الشرعي الوظيفي**

ويشمل هذا القسم دراسة قواعد ممارسة مهنة الطب وممارسة غير مشروعة، ودراسة النظم الطبية والعرف الطبي، والتقاليد الطبية وسر المهنة ودراسة المسؤولية وقواعدها وتطورها التشريعي، وبالتالي فكل ما يتعلق بمهنة الطب وأصولها يختص هذا القسم بدراسته، خاصة ما يتعلق بقواعد تحرير الشهادات الطبية، والتي تعتبر الوثيقة الهامة التي يتوخى فيها الطبيب الدقة ليتسنى للجهة القضائية بالاستفادة منها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> لعلق إيمان، الإثبات الجنائي من منظور الطب الشرعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020، ص 06.

<sup>2</sup> حمادو حنان، المرجع السابق، ص 744.

<sup>3</sup> فروي محمد الحبيب، خنفر خالد، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2020، ص 08.

### ب. الطب الشرعي القضائي

إن الأشخاص الساهرين على تطبيق القانون، هم أشد ما في جهاز العدالة، وكلما تدخل الطبيب يكون بصدد ممارسة الطب الشرعي القضائي الذي يتفرع إلى: الطب الشرعي الجنائي، الطب الشرعي الجنسي، الطب الشرعي العقلي...<sup>1</sup>.

### ث. الطب الشرعي المهني

يشمل هذا القسم دراسة قواعد ممارسة مهنة الطب والممارسة غير مشروعة ودراسة النظم الطبية والتقاليد الطبية وسر المهنة والمسؤولية الطبية وقواعدها، فبالتالي كل ما تعلق بمهنة الطب وأصولها خاصة فيما تعلق بقواعد تحرير الشهادات الطبية، والتي تعتبر الوثيقة الهامة في الإثبات الجنائي<sup>2</sup>.

### ثالثا: خصائص الطب الشرعي

للطب الشرعي خصائص عديدة تميزه عن غيره من أدلة الإثبات التي يلجا إليها القاضي ومن بين هذه الخصائص نجد:

#### أ. الطب الشرعي من أدلة الإثبات

إن الإستعانة بالطب الشرعي كآلية من آليات التحقيق الجنائي من أهم ما يلجا إليه القاضي من أدلة للوصول إلى الحقيقة، ويكلف القاضي الطبيب الشرعي بمهمته المحددة التي تقتصر على إبداء رأيه في مسألة فنية محددة، ولا يجوز له إن يتجاوز مهمته إلا بإذن صريح

<sup>1</sup> دلالة وردة، المرجع السابق، ص 09.

<sup>2</sup> بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق جامعة الجزائر 01 2015، ص 35.

من القاضي، وليس له إطلاقاً إبداء الرأي في المسائل القانونية المتعلقة بالدعوى فذلك من اختصاص القاضي<sup>1</sup>.

### ب. ثلاثية الخبرة في مجال الطب الشرعي

تختص الجهات القضائية بتعيين خبير واحد في مسائل العادية تختاره من جدول المجلس الذي تعده المجالس القضائية، بعد استطلاع رأي النيابة العامة طبقاً لنص المادة 144 من قانون الإجراءات الجزائية، بينما الأمر على خلاف ذلك في المسائل العلمية والفنية البحتة التي تتطلب تدخل طبيب شرعي، حيث تلتزم المحكمة بنذب أكثر من خبير لتوضيح الغموض وعادة ما يكون الخبراء في هذا الأمر ثلاثة خبراء<sup>2</sup>.

### ت. كونه من المسائل العلمية البحتة

إن الإستعانة بالطب الشرعي في مجال البحث عن الدليل الجنائي من أهم ما يلجأ إليه القاضي للوصول إلى الدليل الذي يوجه قناعته لإثبات أو نفي الجريمة، خاصة إذا تبين له وجود مسألة فنية بحتة يصعب عليه إدراكها لتعلقها بمسائل طبية تخرج عن معارفه، وإذا كان عمل خبير الطب الشرعي في مجال البحث هو المسائل العلمية البحتة فلا يجوز للمحكمة أن تنتدبه لتوضيح مسائل قانونية، لأن هذا يعد تنازلاً من القاضي للخبير وهو غير أهل للفصل في هذه المسائل، فضلاً عن أن مهمة القاضي هي الفصل في المسائل القانونية، فيصبح الأمر حتمياً عند علم الطبيب بالقواعد القانونية، فيقع على عاتقه من أجل إيفاء الجهة التي انتدبته بتقرير دقيق يوجه قناعته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فريدي إيمان، دور الطب الشرعي في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2021، ص 12.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر، 2015، ص 44.

## المطلب الثاني: الطب الشرعي في القانون الجزائري

يعد الطب الشرعي علم من العلوم التي تستخدم للمعارف الطبية المساعدة للقضاء، ويعد الطبيب الشرعي في قانون الجزائري خبيراً معتمداً تتجه إليه النيابة العامة وقت الحاجة، وكذلك نظم القانون الجزائري مهام الطبيب الشرعي حيث يتم تعيين الخبراء وفقاً لشروط معينة، كما نجد أيضاً له عدة مجالات، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب، الطبيب الشرعي ومهامه في (الفرع الأول)، تنظيم مهنة الطب الشرعي في الجزائر في (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مفهوم الطبيب الشرعي

الطبيب الشرعي هو خبير يعين وفقاً لشروط، له مهام وجب عليه التقيد بها لسير عمله وهذا ما سنتطرق إليه، تعريف الطبيب الشرعي (أولاً)، شروط انتداب الطبيب الشرعي (ثانياً)، مهام الطبيب الشرعي (ثالثاً)، حقوق وواجبات الطبيب الشرعي (رابعاً).

### أولاً: تعريف الطبيب الشرعي

هو طبيب متحصل على شهادة طبيب مختص في الطب الشرعي، بعد دراسة الطب العام لمدة 7 سنوات و4 سنوات تخصص الطب الشرعي ليستفاد من خبرته الواسعة في إحقاق الحق في الأمور الغامضة أمام العدالة، حيث يوزع الأطباء الشرعيون بعد نيلهم لشهادة الدراسات المتخصصة بعد إجراء إمتحان على المستوى الوطني، وهو في نظر العدالة خبير مكلف

بإعطائه رأيه حول المسائل ذات الطابع الطبي التي تخص الضحية سواء حيا أم ميتا وكذلك المتهم<sup>1</sup>.

كما نجد انه، يتحصل الطبيب الشرعي في الجزائر على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة بعد إجراء امتحان على مستوى الوطني، وذلك وفق برنامج دراسي : الطب الشرعي القضائي والعلوم الجنائية لمدة سنة، تعويض الأضرار الجسمانية لمدة ستة أشهر، قانون الطب والأخلاقيات مهنة الطب مدة ستة أشهر، الطب العقلي لمدة ستة أشهر، الطب الشرعي التسمي مدة ستة أشهر، علم الأمراض لمدة ستة أشهر، طب السجون أو طب داخل مؤسسات العقلانية لمدة ستة أشهر<sup>2</sup>.

### ثانيا : شروط انتداب الطبيب الشرعي

الكثير يعتقد أن قيمة الخبرة الطبية تتعلق بالكفاءة الطبية العلمية فقط للطبيب، وإنما تتعلق أيضا بصفاته الخلقية، يجب على القضاء تعيين أطباء ذو كفاءة، ولهذا نجد عدة شروط وجب توفرها في انتداب الطبيب الشرعي أو الخبير منها:

<sup>1</sup> ملياني حفيظة، الطب الشرعي في القانون الجزائري، كلية الحقوق تخصص قانون طبي، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2020، ص 38.

<sup>2</sup> دلال وردة، المرجع السابق، ص 34.

أ. الموضوعية

إن عمليات الخبرة الطبية تعطي للبراهين المادية الدرجة الأولى من الأهمية، وللحوادث قيمتها الحقيقية، ويكون الطبيب ملتزما التزاما صارما في الفحص فحفا كاملا، ولا وجود لعناصر عاطفية في العمل<sup>1</sup>.

ب. الحذر

يجب على الطبيب الشرعي التزام الحذر حين يقوم بالفحص وبذل المجهودات الكافية لتجنب الوقوع في الخطأ<sup>2</sup>.

ثالثا: مهام الطبيب الشرعي

لطبيب الشرعي مهام بعد إكماله دراسته حسب البرنامج المذكور سابقا وبعد نيله الشهادة يوزع الأطباء الشرعيين على المستشفيات أو المراكز الإستشفائية حسب ترتيبهم ومن مهامهم نجد:

✓ معاينة مكان الجريمة وفحص الأشياء المادية الموجودة بمكان وقوع الجريمة أو التي تم

العثور عليها مثل: الدم، الشعر، وغيرها تسما بقع حيوية

✓ فحص جميع المضبوطات من آلات نارية ومقذوفات وغيرها.

<sup>1</sup> بن ساحة يعقوب، بن أخضر محمد، دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية، مجلة السياسة العالمية، العدد02، 2021، ص 471.

<sup>2</sup> بن ساحة يعقوب، بن أخضر محمد، المرجع نفسه، ص 471.

✓ إجراء فحوصات طبية للمصابين في قضايا الجرح والجنايات بيان الإصابة وسببها وتاريخها.

✓ تقدير درجة خطورة الإصابة والأضرار<sup>1</sup>.

✓ فحص المعتدي عليه جنسياً، مثل: حالة هتك العرض بالنسبة للإثبات وحالة اللواط بالنسبة للذكور.

✓ فحص المتهم لتقدير درجة المسؤولية أثناء الفعل، إذ يقوم الطبيب الشرعي بتحديد الحالة العقلية والعصبية للمتهم.

وفي كل حالة من الحالات التي تعرض على الطبيب الشرعي عند إنهاء المهمة المخولة له يبدي رأيه في تقرير طبي شرعي<sup>2</sup>.

#### رابعاً: حقوق والتزامات الطبيب الشرعي

سنتطرق هنا إلى حقوق وبعض التزامات الطبيب الشرعي.

#### أ. حقوق الطبيب الشرعي

للطبيب الشرعي حقوق كما له واجبات نذكر منها:

<sup>1</sup> قلال حياة، الطب الشرعي و دوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021، ص 15.

<sup>2</sup> هناء عدوم، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2015، ص 14.

## 1. الأتعاب

تنقسم إلى أتعاب التي يتقاصها الخبير القضائي، وتكون عن خدمته يحددها القاضي الذي عينه وتحت رقابة النائب العام تتحملها الخزينة العمومية، والقسم الآخر هو الأتعاب التي يتقاصها الأطباء الخبراء في مجال المنازعات الطبية للضمان الاجتماعي<sup>1</sup>.

## 2. ترقية الطبيب الشرعي

تكون ترقية الطبيب الشرعي في وظائف الخبرة على أساس الأهلية، مع مراعاة الأقدمية وتجري الترقيات بعد استعراض حالة الخبراء من واقع أعمالهم وملفاتهم، ويوفر النائب العام الحماية والمساعدة اللازمين للخبير الطبي الشرعي لأداء مهمة أسندها إليه القضاء<sup>2</sup>.

### ب- التزامات الطبيب الشرعي

#### من التزامات الطبيب الشرعي

1. الالتزام بإعلام المريض وإحاطته بكل ما يتعلق بالتدخل الطبي على شخصه، فيكون

الإعلام بلغة بسيطة تسهل على المريض استيعاب وضعه.

كما نجد أيضا التزامات الطبيب نحو المريض على الطبيب أن يراعي بعض الأمور

المتمثلة في :

<sup>1</sup> ملياني حفيظة، المرجع السابق، ص 44.

<sup>2</sup> لقرون وفاء، بندوي عائشة، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مهن قانونية وقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصدي، جيجل، 2023 ص 15.

✓ تقدير حالة المريض المالية والاجتماعية .

✓ لا يجوز للطبيب الاعتذار للمريض وعدم علاجه في الحالات العاجلة.

لا يجوز للطبيب إجراء الفحص دون موافقة المريض أو دون أن ينوبه وصي قانوني، وفي حالة التدخل الجراحي وشبه الجراحي يلزم الحصول على موافقة من المريض<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: تنظيم مهنة الطب في الجزائر

بالحديث عن تنظيم مهنة الطب يعني سنتطرق إلى نطاق عمل الطبيب الشرعي ومجالات الطب الشرعي التي تنقسم إلى عدة أقسام من ثم نمر إلى هيكله الطب الشرعي، (أولاً) مجالات الطب الشرعي، نطاق عمل الطبيب الشرعي (ثانياً)، الإجراءات التي يمارسها الطبيب الشرعي (ثالثاً)، هيكله الطب الشرعي (رابعاً) .

### أولاً: مجالات الطب الشرعي

توسع الطب الشرعي لتعدد الظروف التي تحتم اللجوء إليه ،و لهذا توسعت مجالاته:

#### أ. الطب الشرعي الاجتماعي

يتدخل الطبيب الشرعي في إطار اجتماعي بدراسة العلاقة الموجودة بين وقائع طبية ونصوص قانون العمل أو الضمان الاجتماعي، فهذه القوانين تحتاج في تطبيقها إلى آراء طبية ومثال ذلك حل النزاعات بين هيئة الضمان الاجتماعي والمؤمنين اجتماعياً، كما أن كل من الأطباء المستشارين من طرف هيئة الضمان الاجتماعي أو شركات التأمين يقومون بأعمال لها علاقة بالطب الشرعي خلال القيام بأعمالهم لدى هذه الهيئات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح قروي، المرجع السابق، ص 289.

<sup>2</sup> ناصري عبد القادر، الطب الشرعي و دوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021-2022، ص 15.

### ب. الطب الشرعي الإكلينيكي

ويشمل جميع قضايا الطب الشرعي الخاصة بالإحياء مثل: الإصابات دون قتل بأنواعها، العنف ضد الأطفال، الاعتداءات الجنسية، تحديد السن، تحديد نسبة العجز في إصابات العمل....<sup>1</sup>، كما يختص هذا القسم أيضا بالمسائل الطبية ذات البعد الشرعي أو القانوني في الأحياء ويكون في القضايا التالية:

- ✓ قضايا تحديد الإصابات ونسبة العجز لدى المصاب في حالة الاعتداءات على البدن لمعرفة نسبة التعويضات وهل كانت جنائية أم خطأ.
- ✓ جرائم الإجهاض المنصوص عليها في المادة 313، 304، من قانون العقوبات هناك 3 أنواع من الإجهاض (الإجهاض الجرمي، الإجهاض العلاجي، والإجهاض للمرض) فيتدخل الطبيب لمعرفة نوع الإجهاض<sup>2</sup>.

### ت. الطب الشرعي الجنائي

يهتم الطب بدراسة وتشخيص الآثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة من خلال قيام الطبيب الشرعي بمعاينة مسرح الجريمة في مجال اختصاصه بملاحظة كل ما يمكن أن يفيد التحقيق من آثار تركها الجاني (بقع دم، شعر..)<sup>3</sup>.

### ث. الطب الشرعي الجنسي

يهتم بدراسة الاعتداءات الجنسية الناتجة عن جرائم هتك العرض وكذلك عمليات الإجهاض الجرمي بالإضافة إلى قتل الأطفال<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ناصري عبد القادر، المرجع نفسه، ص17.

<sup>2</sup> دردور، المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> ناصري عبد القادر، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2021-2022، ص15.

<sup>4</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، ص15.

### ج. الطب الشرعي العقلي

يدرس الركن المعنوي للجريمة أي مدى تمتع المتهم بقواه العقلية<sup>1</sup>.

#### ثانيا: نطاق عمل الطبيب الشرعي

يتمثل نطاق عمل الطبيب الشرعي في المسائل الفنية التي يصعب القاضي معرفتها لأنها تحتاج إلى خبر فنية وأجهزة دقيقة كما ينبغي الإشارة إلى عمل الطبيب العادي الذي يختلف عن عمل الطبيب الشرعي من عدة نواحي منها: يقوم الطبيب العادي بفحوصات عادية للمريض أما الطبيب الشرعي فيكون فحصه للمريض أو الجثة فحص دقيق مصحوب بتقرير طبي كما يتصف عمله بالسرية، فنجد عمله أوسع من عمل الطبيب العادي<sup>2</sup>.

#### ثالثا: الإجراءات التي يمارسها الطبيب الشرعي أمام القضاء الجزائي

بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية نجد تلميحا لطبيب الشرعي في المادة 143 وما يليها

نجد أنه على الطبيب الشرعي الإلتزام بإجراءات التالية :

✓ أن يؤدي اليمين إذا لم يكن مقيدا في جدول الخبراء .

✓ يؤدي مهمته تحت رقابة القاضي الأمر .

✓ له أن يستجوب المتهم بحضور القاضي الأمر<sup>3</sup>.

كما تختلف الإجراءات التي يمارسها الطبيب الشرعي باختلاف المسألة المتعلقة بالطب

الشرعي و المثارة أمام القضاء المدني و القضاء الجزائي :

<sup>1</sup> بن ساحة يعقوب، بن الأخضر، مرجع سابق ص 477.

<sup>2</sup> شيكوش حمنية فاطمة، المرجع السابق، ص17.

<sup>3</sup> المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية، الأمر رقم 23-13 المؤرخ في 05/08/2023 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-

154 المؤرخ في 08/06/1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج. ر. ج ، العدد51.

أ. أمام القضاء المدني

تعد الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات المعمول بها في المادة المدنية نظماً المشعر في المواد من 125 إلى 145 من قانون إجراءات المدنية والإدارية، ويختار الخبراء لإجراء الخبرة في المسائل التقنية ذات طابع طبي من بين الخبراء المسجلين في قوائم الخبراء القضائيين<sup>1</sup>. وتتفي المادة 125 من نفس القانون على: "تهدف الخبرة إلى توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضنة للقاضي"، نجد أن نص المادة يتوافق مع موقف المحكمة العليا المعبر عنه في إحدى قراراتها أما فيما تعلق بالأطباء الشرعيين فالخبراء المذكورين في الجدول الموضوع سنوياً من طرف المعهد الوطني لأخلاقيات الطب<sup>2</sup>.

ب. أمام القاضي الجزائي

لم نجد للأطباء الشرعيين أثراً في قانون الإجراءات الجزائية رغم دورهم البارز في مجال التحقيق الجنائي، غير أن بالرجوع إلى المادة 49،62، يظهر تلميح للطبيب الشرعي كما نصت المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية على أنا: "إذا عثر على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولاً أو مشتبه فيه... كما ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى لذلك ضرورة ويصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة، وهنا توضح المادة أنه من الضرر وجود أطباء شرعيين مؤهلين للقيام بالمهمة<sup>3</sup>."

رابعاً: هيكلية الطب الشرعي في الجزائر

نظم المشرع الجزائري مصالح الطب الشرعي كالتالي:

<sup>1</sup> شيكوش حمنية فاطمة، المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء عربوز، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائي، أطروحة نبل هادة دكتوراه، قانون منازعات، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2017/2018، ص 18.

<sup>3</sup> شيكوش حمنية فاطمة، المرجع نفسه، ص 20.

### أ. مصلحة الطب الشرعي

وتكون متواجدة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية أو داخل المستشفيات العمومية وتقوم بضمان تكوين طلبة الطب من جهة والأطباء الذين هم بصدد دراسة التخصص في الطب الشرعي من جهة أخرى وتفتح هذه المصلحة بموجب قرار وزاري مشترك ما بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، أما مصلحة الطب الشرعي الموجودة داخل المستشفيات العمومية، فتفتح بقرار وزاري من وزارة الصحة<sup>1</sup>.

ونجد أيضا من حيث هيكله المصالح تلك التي تفتح على مستوى المراكز الإستشفائية الجامعية داخل المدن الجامعية هي الأفضل، بحيث تحتوي 05 وحدات تفتح هي الأخرى بقرار وزاري مشترك بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي، وهذا باقتراح من المجلس العلمي للمركز الإستشفائي الجامعي وتماشيا مع طلبات اللجنة البيداغوجية الوطنية للطب ألا وهي :

وحدة الأبحاث، الإستكشافات الطبية القضائية، وحدة التشريح القضائي...<sup>2</sup>.

### ب. اللجنة الطبية الوطنية للطب الشرعي

نصبت هذه اللجنة في 01 جويلية 1996 بموجب قرار وزاري رقم 70 المؤرخ 29 نوفمبر 2009، وتقوم بمهمة إستشارية لدى وزارة الصحة وذلك بتقديم توضيحات حول تطور الطب الشرعي وتنظيمه<sup>3</sup>.

### خامسا: المسؤولية المهنية للطبيب الشرعي

تنقسم مسؤولية الطبيب الشرعي إلى مسؤولية جزائية والمسؤولية المدنية والمسؤولية التأديبية.

<sup>1</sup> دزابت زهرة، حجية الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، 2014/2013، ص24.

<sup>2</sup> حمادو حنان، المرجع السابق، ص ص 748 - 749.

<sup>3</sup> دزابت زهرة، المرجع السابق، ص24.

أ. المسؤولية الجزائية

إن المسؤولية الجزائية للطبيب الخبير تنجز عند امتناعه عن تقديم الإسعاف لمن يداهمه الخطر حيث إن واجبات المهنة توجب عليه الامتثال لتكليف وتخير السلطات العمومية، كما تصرح المادة 210 من القانون 17/90 المتضمن قانون حماية الصحة وترقيتها بنصها<sup>1</sup> يتعين على الأطباء أن يمتثلوا لأوامر التسخير التي تصدرها السلطة العمومية<sup>1</sup>. نظرا لخطورة النتائج التي قد تترتب عن الخبرة الكاذبة والمشوهة للحقيقة فإن القانون وضع اشد العقاب على الخبير الذي تسول له نفسه مهما كان الغرض، تزوير نتائج خبرته وهنا نطبق عليه العقوبات المقررة لشهادة الزور وهذا ما نصت عليه المادة 238 من قانون العقوبات، كما نصت المادة 301 من قانون العقوبات على من لا يراعي إلزامية السر المهني. كما تقوم المسؤولية الجزائية للطبيب الخبير طبقا للمادة 226 من قانون العقوبات، إذن قرارا كاذبا بوجود أو إخفاء مرض أو عاهة أو حمل أو أعطى بيانات كاذبة عن مرض أو عاهة أو عن سبب الوفاة وذلك أثناء تأدية أعمال الوظيفة<sup>2</sup>.

ونستنتج أنه لوقوع المسؤولية الجزائية للطبيب الشرعي يشترط أن يكون إما مباشرة عمل إجرامي أو نسبة الفعل الإجرامي إلى شخص الطبيب .

1. مباشرة الطبيب لفعل إجرامي

الأصل والمبدأ العام الوارد في قانون العقوبات الجزائي، المادة الأولى أنه لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير نص، وهذا ما يعرف بمبدأ الشرعية أي شرعية التجريم أي أنه يكون

<sup>1</sup> بن عمارة شريهان، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023، ص 64.

<sup>2</sup> بن عمارة شريهان، المرجع السابق، ص64.

النص الجزائي ساري التطبيق وقت إتيان الطبيب للفعل الجنائي وإلا كانت المحاكمة على ضوء نص قانوني غير معمول به أثناء ارتكاب الواقعة الإجرامية باطلة<sup>1</sup>.

## 2. نسبة الفعل الإجرامي إلى شخص الطبيب

من البدهة أن يؤتى الفعل الإجرامي من شخص معين، ولا بد من نسبة الفعل شخص مرتكبه (الطبيب)، بمعنى أن من سلك النشاط الإجرامي كان مفترضا فيه العلم بما يقوم به، ومن ثم فلا يمكننا مساءلة شخص لم يأت الجريمة أو لم يثبت ارتكابها في حقه بمعنى انتقاء رابطة السببية بين سلوك النشاط الإجرامي المتسبب في الضرر للمريض من جهة، ومن يشتهه في سلوك النشاط الإجرامي من جهة أخرى فالمسؤولية الطبية مسؤولية شخصية لا يتحملها إلا فاعلها دون امتداد للغير<sup>2</sup>.

### ب. المسؤولية التأديبية

تلقى المسؤولية التأديبية على لطبيب بوصفه موظفا عاما، إذ يجوز للجهة الإدارية التابعة لها إن توقع عليه الجزاء التأديبي، كما يمكن لنقابة الأطباء أيضا الحق في مجازاته تأديبيا، إذ أن الطبيب الخبير ليس مسؤولا أمام الجهة القضائية عما يرتكبه من مخالفات داخل عمله فقط، وإنما هو مسئول أيضا عما يرتكبه خارج وظيفته إذا كان ذلك ينعكس على الوظيفة التي يمارسها. حيث انه تعتبر أخطاء مهنية بإمكان أي خبير قضائي في مجال الطب الشرعي أن يرتكبها ما يأتي:

- ✓ الانحياز إلى احد الأطراف أو الظهور بمظهر من مظاهره .
- ✓ المزايدات المعنوية أو المادية قصد تغيير نتائج الخبرة.
- ✓ استعمال صفة الخبير القضائي في أغراض إشهارية تجارية تعسفية.

2 بن فاتح عبد الرحيم، المسؤولية الجنائية للطبيب، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015، ص 07،08.

<sup>2</sup> بن فاتح عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 09.

✓ عدم إخطار الجهة القضائية المختصة بانقضاء الأجل المحدد في الحكم قبل انجاز وإعداد التقرير.

✓ عدم حضور الخبير أمام الجهات لتقديم التوضيحات اللازمة بشأن التقرير الذي أعده<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس يباشر النائب العام المتابعات التأديبية ضد الخبير القضائي، بناء على شكوى من احد الأطراف في حالة وجود قرائن كافية تدل على إخلاله بالتزاماته، يحيل النائب العام الملف التأديبي على رئيس المجلس الذي يصدر العقوبة أو يرفع الأمر إلى وزير العدل بعد استدعاء الخبير قانونياً، وسماع أقواله وثبوت الوقائع المنسوبة إليه، وكذا يتم إصدار عقوبتي الإنذار والتوبيخ لرئيس المجلس الذي يرسل نسخة من محاضر تبليغ العقوبة إلى وزير العدل<sup>2</sup>.

### ت. المسؤولية المدنية

تقسم المسؤولية المدنية للطبيب الشرعي بصفة عامة إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية فإذا كان الالتزام الذي حصل الإخلال مصدره العقد كان المسؤولية عقدية وإذا كان الالتزام مصدره العمل غير مشروع والفعل الضار أو واقعة مادية رتب عليها القانون التزامات كانت المسؤولية تقصيرية. فالمسؤولية المدنية للطبيب تعاقدية إذا اعتبرنا إلزام الطبيب ببذل العناية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن عمارة شرهان، المرجع السابق، ص65.

<sup>2</sup> فليح كمال محمد عبد المجيد، المسؤولية التأديبية للطبيب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون صحة، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة جيلالي إلياس -سيدي بلعباس، 2019-2020، ص80.

<sup>3</sup> بن عمارة شرهان، المرجع السابق، ص66.

## المبحث الثاني: مكانة الطب الشرعي في المنظومات وكيفية اتصاله بالقضاء

مهمة الطب الشرعي هي مهمة مرتبطة بالمرفق العام وهو مساعد للقضاء، ويكون الطب الشرعي ملما بجميع فروع العلوم الطبية، فلتطور هذه العلوم يستمر خبراء الطب الشرعي في تقديم الخدمات الطبية الشرعية لأنهم هم القادرون على فعل ذلك، حيث أن الأطباء كلهم مؤهلون علميا للتأمل في كل ما يتعلق بحياة الإنسان، ولا تنفصل مهمة الطب الشرعي عن المهمة الإستشفائية في المستشفيات والمراكز الصحية، ولا عن المنظومة التعليمية، وأيضا لا تنفصل مهمته عن المنظومة التشريعية، فالطبيب الشرعي في نظر العدالة هو الخبير المكلف بإعطائها رأيه حول المسائل ذات الطابع الطبي التي تخص العدالة، وقد تطور هذا العلم بشكل كبير بسبب تطور التشريعات القانونية الطبية والجزائية، بحيث أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالقضاء كما سلف الذكر.

وهذا ما سنعرفه في هذا المبحث حيث سنقسمه إلى مطلبين مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية والتشريعية والتعليمية في الجزائر (المطلب الأول)، ثم تناولنا كيفية إتصال هذا الطب بالقضاء (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية والتعليمية

#### ومركزه القانوني في المنظومة التشريعية

الطب الشرعي يعتبر اختصاصا بالغ الأهمية، وهو علم من علوم الطب التي تعد من أحد أهم المناهج المدروسة، فهو في الجزائر تخصص طبي منفصل بحد ذاته عن باقي العلوم، فتوجد مصلحة تابعة له داخل المراكز الإستشفائية، وهذا العلم يدرس في الجامعات بتخصص مستقل أيضا، وهذا ما سنتناول في هذا المطلب حيث سنتطرق إلى مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى مكانة الطب الشرعي في المنظومة

التعليمية (الفرع الثاني)، وأخيرا سنتناول المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية

لا يزال الطبيب الشرعي لا يحتل مكانته الطبيعية وما يزال ينظر إليه على أنه طب الموتى أو الأموات فلا تعطى له الأولوية فيما يختص تكوين الأطباء الشرعيين أو مد مصالح الطب الشرعي بالإمكانات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة به على أحسن وجه، ويكفي معرفة عدد الأطباء الشرعيين الممارسين على مستوى التراب الوطني والمقدر إجمالاً 145 طبيب شرعي إذ أن هذا العدد القليل لا يمكنه أن يواجه الزخم الكبير من المهام المطلوبة منه خصوصاً أن هذا النقص الفادح في العمل لا يقابله وسائل عمل متوفرة حديثة، فمصالح الطب الشرعي تعاني نقصاً فضيعاً في وسائل العمل حتى الأساسية منها<sup>1</sup>.

إن العدد القليل من المرشحين للتخصص في الميدان الطبي الشرعي يفسره أحجام الأطباء على هذا التخصص وهو الذي يمكن تفسيره بانعدام المحفزات بجميع أنواعها، كما يعود ذلك إلى الظروف الصعبة التي يمارسها الأطباء الشرعيون مهامهم فمعظم الهياكل القاعدية التي تأوي مصالح الطب الشرعي في المستشفيات غير ملائمة تماماً وغير مزودة بوسائل العمل الأساسية، بحيث تم تحويل مصالح حفظ الجثث في المستشفيات إلى مصالح الطب الشرعي، كما تتعدم المخابر المرتبطة بعمل الطبيب الخبير واللازمة لإجراء التحاليل الخاصة ب:

SEROLGIE TOXICOLOGIE BISTOLOGI، بحيث يضطر الطبيب لإجراء هذه التحاليل لإتصال بمخابر المصالح الأخرى كما يعود ذلك إلى الأتعاب التي يتقاضاها من خدماته والتي تحط من القيمة العلمية والاجتماعية، كل ذلك مرده إلى إنعدام الإرادة السياسية بمبدأ القطاع وتغليب عقلية لو فكرة أنه طب الموت والأولوية للأحياء وليس للأموات، فالإرتباط الطب الشرعي بالقضاء هو إرتباط وثيق، ولا يمكن التكلم عن التحقيق الجنائي فالأولوية

<sup>1</sup> بختاوي بغداد، الخبرة الطبية أمام القاضي الجزائي، مذكرة تخرج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2014 - 2015، ص29.

للأحياء وليس للأموات، فإرتباط الطب الشرعي بالقضاء هو إرتباط وثيق، ولا يمكن التكلم عن التحقيق الجنائي في قضايا القتل ومختلف الاعتداءات الجسدية الأخرى دون التطرق للطب الشرعي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مكانة الطب الشرعي في المنظومة التعليمية

انتبه المشرفون على تكوين القضاة إلى هذه النقطة الأساسية، حيث أدرجت مادة الطب الشرعي ضمن مواد التدريس لطلبة السنة المدرسة العليا، وكذلك الحال بالنسبة لطلبة المدرسة الوطنية للإدارة فرع القضاء سابقاً، إذ أن مادة الطب الشرعي بالمدرسة العليا للقضاء في السنة الأولى بكم ساعي يقدر ب: 42 ساعة ورغم ذلك تبقى طريقة التدريس تشكل نقطة سواد بحيث تدرس المادة باللغة الفرنسية ويمتحن فيها الطلبة حسب اختيارهم باللغة الفرنسية أو العربية<sup>2</sup>.

إلا أن كليات الحقوق لدى الجامعات لم تكن يوماً تدرس مادة الطب الشرعي لطلبتها، وهو ما شكل عائقاً للمتخرجين منها الذين يمارسون مهنة القضاء أو يمتنون المحاماة وهم الذين يتعاملون مع قضايا التي يدلي فيها الطب الشرعي برأيه، كما أن المدارس المعنية بتكوين ضباط الشرطة القضائية التابعة للأمن الوطني أو الدرك الوطني لا تدرس مادة الطب الشرعي لطلبتها كمادة أساسية، وإنما تنظم لهم محاضرات حول الطب الشرعي لطلبتها كمادة أساسية وتنظم أيضاً محاضرات حول الطب الشرعي بصفة غير منتظمة، ويدخل ذلك في التكوين العام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بختاوي بغداد، المرجع السابق، ص29.

<sup>2</sup> حمادو حنان، المرجع السابق، ص753.

<sup>3</sup> بشقاوي منيرة، المرجع السابق، ص44.

### الفرع الثالث: المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية

الطبيب الشرعي هو طبيب متحصل على شهادة طبيب مختص في الطب الشرعي، بعد دراسة الطب العام لمدة 07 سنوات و04 سنوات تخصص في الطب الشرعي، حيث يوزع الأطباء الشرعيون بعد نيلهم لشهادة الدراسات المتخصصة، بعد إجراء امتحان على المستوى الوطني على المستشفيات أو على مستوى المراكز الإستشفائية حسب ترتيبهم وبعد حصولهم على رخصة من وزير الصحة<sup>1</sup>.

لم نجد للأطباء الشرعيين أثرا في قانون الإجراءات الجزائية رغم دورهم البارز في مجال التحقيق الجنائي غير أنه بالرجوع إلى نص المادة 49 "... فلضابط الشرطة القضائية أن يستعينوا بأشخاص مؤهلين لذلك..."<sup>2</sup>، فجاء في هذا الفصل من الباب الثاني الموجودة فيه هذه المادة أنه إذا إقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضابط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك وعلى هؤلاء الأشخاص الذي يستدعيهم لهذا الإجراء أن يحلفوا اليمين كتابة على إبداء رأيهم بما يميله عليهم الشرف والضمير<sup>3</sup>.

وإذا اعتبرنا الطبيب الشرعي من الأشخاص المؤهلين لإجراء معاينات في مجال اختصاصهم فيمكن لضابط الشرطة القضائية أن يستعين بالطبيب الشرعي لإجراء معاينات فقط، وهو ما أشارت إليه المادة 82 من الأمر 20-70، المتعلق بالحالة المدنية، أنه إذا لوحظت علامات تدل على الموت بطرق العنف أو طرق أخرى تثير الشك فلا يمكن إجراء الدفن إلا بعدما يقوم ضابط الشرطة بمساعدة طبيب لتحديد محضر لحالة الجثة والظروف

<sup>1</sup> بن مختار احمد عبد اللطيف، تشريح واقع الطب الشرعي في الجزائر، -[https://www.elmizaine.com/2020/01/blog-](https://www.elmizaine.com/2020/01/blog-post.html?m=1)

post.html?m=1 يوم 2025/04/13، على الساعة 19:21

<sup>2</sup> المادة 49 من قانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق.

<sup>3</sup> بن مختار احمد عبد اللطيف، المرجع السابق.

المتعلقة بالوفاة، وكذا المعلومات التي استطاع جمعها حول أسماء ولقب الشخص المتوفى وعمره ومهنته ومكان ولادته ومسكنه<sup>1</sup>.

ونصت المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "إذا عثر على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولا أو مشتبها فيه..."، كما ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى لذلك ضرورة ويصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة كما يمكنه أن يندب لإجراء ذلك<sup>2</sup>، بالإضافة إلى هذين النصين الواردين نجد أيضا أن المادة 207-2 تنوه بضرورة الطب الشرعي "، يجب على السلطة القضائية أن تعين أطباء أو جرحى الأسنان أو صيادلة مختصين في الطب الشرعي للقيام بالأعمال الطبية الشرعية..."<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: كيفية اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء

يتصل الطبيب الشرعي بالجهات القضائية بمناسبة البحث عن الدليل الجنائي، فهو لا يخطر نفسه بنفسه، لأنه يلعب دور المساعد في البحث عن الدليل الجنائي تنفيذا لصالح جهة قضائية، فيتدخل فقط بموجب الأمر الموجه له، وغالبا ما يكون اتصال الطبيب الشرعي بإحدى الوسائل: فأما بناء على التسخيرة الطبية للقيام بمعاينات مستعجلة لا تحتمل التأخير أو بناء على أمر أو حكم لإجراء الخبرة الطبية وكذلك يكون إتصال الطبيب الشرعي بالقضاء أيضا بوجود التقرير.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب، سنتناول التسخيرة الطبية (الفرع الأول)، والخبرة الطبية (الفرع الثاني)، ثم سنتطرق إلى الشهادة الطبية (الفرع الثالث)، ثم إلى تقرير الطب الشرعي (الفرع الرابع).

### الفرع الأول : التسخيرة الطبية

<sup>1</sup> ملياني حفيظة، المرجع السابق، ص53.

<sup>2</sup> المادة 62 القانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق.

<sup>3</sup> القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16-02-1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 90-17 المؤرخ في 31-07-1990.

كما سلف أن ذكرنا أن إتصال الطبيب الشرعي يكون مع الجهات القضائية، فمن كفيات الاتصال بها نذكر التسخيرة الطبية، ففي هذا الفرع سنتطرق إلى التسخيرة بتعريفها (أولاً)، وتبيان الجهات التي يحق لها التسخير (ثانياً)، ثم نمر لمعرفة حالاتها (ثالثاً)، نذكر شروط قيامها (رابعاً).

### أولاً: تعريف التسخيرة

تعتبر التسخيرة من الوسائل التي وضعها المشرع تحت تصرف النيابة العامة والأشخاص العاملين تحت سلطتها وإشرافها، بغرض جمع الأدلة أو على الأقل الحفاظ على الدليل وعلى حالة الأماكن ريثما يتدخل أهل الاختصاص للقيام بمهامهم<sup>1</sup>.

وما دام أن المشرع لم يحدد الشكل الواجب إتباعه لإجراء التسخيرة، فإنه يمكن أن يؤمر بها شفاهة أو عن طريق الهاتف في الحالات الإستعجالات القصوى، وهي عبارة عن أمر صادر إلى طبيب مقيد بجدول الخبراء للقيام بتنفيذ مهمة ذات طابع طبي قضائي، غالباً ما تتسم بالطابع الإستعجالي، وهو أمر في غاية الأهمية تقتضيه مرحلة التحريات الأولية وجمع الإستدلات طبقاً لنص المواد 49 و62 المذكورة سابقاً من قانون الإجراءات الجزائية وهذا حفاظاً على الأدلة التي قد تزول معالمها في حالة تأخر الطبيب المسخر عن القيام بهذه المهمة المسندة إليه<sup>2</sup>.

ويتوجب على الطبيب المسخر أن يلتزم بما هو وارد في التسخيرة الصادرة من السلطة القضائية، إذ تنص المادة 210 من قانون أخلاقيات الطب: "يتعين على الأطباء وجراحي الأسنان والصيدلية أن يتمثلوا لأوامر التسخيرة التي تصدرها السلطة العمومية .."<sup>3</sup>.

### ثانياً : الجهات المسخرة

<sup>1</sup> ملياني حفيضة، المرجع السابق، ص55.

<sup>2</sup> بلال تمار، دور الطب الشرعي في تحقيق العدالة الجنائية، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ميله، 2019، ص17.

<sup>3</sup> قانون رقم 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، بالقانون رقم 22-16، المؤرخ في 20 يوليو 2022، ج.ر.ج، العدد 49.

على ضباط الشرطة القضائية أن يستعينوا بكل شخص مؤهل يرون تدخله ضروريا أثناء التحريات، عن طريق إجراء التسخيرة وهذا ما نصت عليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية حينما أجازت لوكيل الجمهورية الانتقال إلى مكان وقوع الجريمة واصطحاب أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة، وإن كان النص هنا لا يشير صراحة إلا أن الشخص المسخر يجب أن يكون طبيبا، إلا أن القول أنه لا يوجد شخص آخر غير الطبيب أهلا لتقدير ظروف الوفاة<sup>1</sup>.

ففي الجهة القضائية نجد الجهات المسخرة هي ضباط الشرطة القضائية، رؤساء المحاكم والمجالس والنيابة العامة. أما بالنسبة للجهة الإدارية فنجد الوالي ورؤساء البلديات ومدير المستشفى<sup>2</sup>.

### ثالثا: حالات التسخيرة

لاشك أن المعيار الذي تحدد به حالات التسخيرة يكمن في الطابع الاستعجالي للواقع والخشية من زوال الآثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة حيث أنه يتفنن في إخفاءها وعليه سنتطرق لتحديد حالات التسخير:

### رفع الجثة وحالة المكان :

إن إكتشاف الجثة يمثل دائما حدثا قضائيا قانونيا هام جدا عادة ما يؤدي إلى تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة، تعرف عملية رفع الجثة بأنها عملية طبية شرعية يمكن أن تسند إلى أي طبيب ممارس تحت شكل التسخيرة سواء من وكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية في حالة العثور على الجثة وكانت أسباب وفاتها مجهولة بغض النظر على طابعها الإجرامي، وتهدف هذه العملية إلى الحصول على معلومات من شأنها التوجيه والتحقيق للتعرف

<sup>1</sup> بختاوي بغداد، المرجع السابق، ص 54.

<sup>2</sup> لعمور بن هني، خياط أبو القاسم، دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة، منكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2019، ص 20.

على الشكل الطب الشرعي للوفاة وما إذا كانت عن حادث أو ذات طابع إجرامي أو عرضي (قتل، انتحار، موت طبيعي)<sup>1</sup>.

وهنا نقول بأن لرفع الجثة مصلحة طبية شرعية تتمثل أساسا في معاينة الوفاة، التعرف على الجثة بتحديد الشكل الطبي الشرعي للوفاة، تحديد لحظة الوفاة، والبحث عن علامات العنف المترجمة للجريمة، لذلك فالطبيب لمهمته هذه إلى ثلاث مراحل تتمثل أساسا في مرحلة فحص حالة الأماكن والأشياء المتواجدة في مسرح الجريمة، ثم مرحلة الفحص الخارجي للجثة وأخيرا فحص الملابس<sup>2</sup>.

ويكون رفع الجثة وحالة الأماكن عبر مراحل :

### 1. فحص الأماكن والأشياء الموجودة في مسرح الجريمة

ويتعلق الأمر هنا بقيام الطبيب بالفحص الدقيق للأماكن قبل الشروع في أي عمل كان ، ويظهر ذلك في تغيرات اللحظات المحدثة في مسرح الجريمة وكذا وضعية الجثة ومعاينة قطرات الدم على الملابس أو على الجثة أو في مكان الجريمة، ولو يقتضي الأمر فحص المكان بالسنتيمتر لأجل الحصول على قطرة الدم التي قد تفك لغز الجريمة<sup>3</sup>.

### 2. الفحص الخارجي للجثة

يتولى الطبيب الفحص الخارجي للجثة من أجل الحصول على أي أثر من آثار العنف المحتملة على مستوى كامل أنحاء الجسم لا سيما الحساسية منها مثل الوجه، العنق، الشعر، الجهاز التناسلي، والتعمق في البحث عن طبيعة الإجابة إن وجدت، موقعها، حجمها، عددها، وكذلك نوع السلاح الذي أحدثها وفي إطار هذا الفحص يقوم الطبيب كذلك بملاحظة الظواهر المصاحبة للموت (برودة، تلون الجثة، تصلب الأعضاء)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 21.

<sup>2</sup> حمادو حنان، المرجع السابق، 754.

<sup>3</sup> لعمور بن هني، خياط أبو القاسم، المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> بختاوي بغداد، المرجع السابق، ص 35 وما يليها .

### 3. فحص الملابس

من وجهة نظر علم الأدلة الجنائية، تعتبر الملابس الشاهد الوفي على الجريمة لأن الآثار غالباً ما تلتصق عليها، ومهمة الطبيب هنا تبدأ أولاً بجرد الملابس ثم ملاحظة ما إذا كان عليها تمزقات، الأمر الذي يفيد بوجود مقاومة من الضحية وهو ما يرجع من الوهلة الأولى فرضية العمل الإجرامي (القتل)، ثم يلاحظ ما إذا كانت هناك ثقب عليها وفي حالة يقع عليه تحديد الوسيلة التي أحدثتها، وإذا ما تعلق الأمر بطلق ناري أو سلاح أبيض لتحديد طبيعة الجرح<sup>1</sup>.

#### أ. حالة الضرب و الجرح

يلجأ إلى التسخيرة في هذه الحالة غالباً لتحديد مدة عجز الضحية عن العمل الشخصي وكذا الأضرار اللاحقة بها وهذا تقادياً لشهادات المجاملة التي تحضرها الضحية والتي كثيراً ما تحتوي على مدة عجز لا تقابل الحقيقة إضراراً بالمتهم، نظيف إلى ذلك أن تحديد مدة العجز إجراء يطلبه القانون نفسه الذي أوقف عليه تكييف الجريمة، وبتبعية تحديد الجهة القضائية المختصة، فإذا حدد الطبيب المسخر مدة العجز بأقل من 15 يوم في الضرب والجرح العمدي أو أقل من ثلاث أشهر في الجروح الخطأ، وأخذت الجريمة وصف المخالفة (442 من قانون العقوبات)، أما إذا زادت عن 15 يوم أو ثلاث أشهر في الجروح الخطأ فإنها تأخذ وصف الجنحة، في حين إذا تعلق الأمر بأعمال عنف نتجت عنها عاهة مستدامة كفقدان البصر، أو بتر أحد الأعضاء فإن الجريمة تتخذ وصف الجنائية وهنا يجب التريث في معالجة مثل هذه المسائل لانتظار تلاؤم الجروح<sup>2</sup>.

#### ب. حالة هتك العرض

تقتضي جريمة هتك العرض في القانون الجزائري أن تكون هناك واقعة رجل لإمرأة دون رضاها أو حتى برضاها إذا كانت لا تتجاوز 16 سنة، وتتطلب هذه الجريمة ركناً مادياً لها

<sup>1</sup> منصور عمر المعاينة، المرجع السابق، ص 73 .

<sup>2</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، ص 18.

حدوث فعل الوقائع واستعمال العنف، فإنه يقع على النياية بإعتبارها سلطة إتهام أن تثبت هذا الرقم، وبما أن آثار العنف عرضة لخطر الزوال مع مرور الوقت<sup>1</sup>.

إن النياية وبمجرد ما تودع إليها شكوى بهذه الجريمة غالباً ما تسارع إلى تحرير تسخيرة إلى الطبيب الشرعي الذي تحدد له مهمة فحص الضحية وبالضبط الجهاز التناسلي وما إذا كانت هناك آثار لإيلاج وعلامات تدل على حدوث عراك بين الجاني والضحية الأمر الذي يثبت الواقعة<sup>2</sup>.

### ت. تحديد نسبة الكحول في الدم

نصت المادة 19 من القانون 05-17 المتعلق بحركة تنظيم المرور عبر الطرقات وسلامتها، زامنها على أنه في حالة وقوع حادث مرور جسماني تقوم الشرطة القضائية بإجراء ملية الكشف عن تناول الكحول بواسطة جهاز زفر الهواء، ونوما تبين عملية الكشف عن إحتمال تناول مشروب كحولي أو في حالة إعتراض السائق نتائج هذه العمليات أو رفضه ذلك تقوم الشرطة القضائية بإجراء الفحص الطبي والإستشفائي والبيولوجي للوصول إلى إثبات ذلك، وتثبت حالة السكر بوجود الكحول في الدم بنسبة تعادل أو تزيد 0،20غ/1000، يسخر الطبيب تكليف شخصي من أجل نزع العينين من دم المتورط في جنحة القيادة في حالة سكر لترسل القنينتين في إطار تسخيرة ثانية إلى مخبر الشرطة العلمية بغية إجراء التحاليل عليها، قصد موافاة مصالح الأمن لدى دائرة الإختصاص من طرف فرع الكحوليات<sup>3</sup>.

### ث. فحص الأشخاص الموقوفين للنظر

نصت المادة 51 مكرر 01 على أنه " عند إنقضاء مواعيد التوقيف للنظر يتم وجوباً إجراء فحص طبي للشخص الموقوف إذا ما طلب ذلك أو بواسطة محاميه أو عائلته، ويجرى الفحص

<sup>1</sup> باعزير أحمد، الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 02، 2017، ص18.

<sup>2</sup> باعزير أحمد، المرجع نفسه، ص 18.

<sup>3</sup> دلال وردة، المرجع السابق، ص40.

الطبي من طرف طبيب يختاره الشخص الموقوف من الأطباء الممارسين في دائرة اختصاص المحكمة<sup>1</sup>.

كما يجب أن يتم الفحص للموقوف على إنفراد مع الطبيب المعين ما لم يكن حضور أعوان الأمن ضروريا لدواعي أمنية ويجب أن توضع شهادة الفحص الطبي وجوبا<sup>2</sup>.

### رابعا: شروط التسخيرة

للتسخيرة شروط لقيامها وتتمركز في :

✓ تكون التسخيرة كتابية كما يمكن أن يؤمر بها شفاهة أو عن طريق الهاتف في حالات الإستعجال القصوى.

✓ أن تكون مؤرخة وموقعة مع ذكر إسم الطبيب المعني ومكان عمله.

✓ تحديد مهمة الطبيب الشرعي بكل دقة.

✓ إرفاق التسخيرة بشهادة معاينة الوفاة الأولية أو نسخة من التقرير الأول<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: الخبرة الطبية

في هذا الفرع سنتناول الخبرة الطبية التي هي وسيلة من وسائل اتصال الطب الشرعي بالجانب القضائي، فسننتقل إلى تعريفها (أولا)، ثم نتطرق إلى كيفية التعيين فيها (ثانيا) ثم سنتناول إجراءاتها (ثالثا)، ثم كيفية سيرها (رابعا)، ونتطرق بعدها إلى كيفية تنفيذها (خامسا).

### أولا: تعريفها

لقد عرفها فقهاء القانون كما يلي: الإستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي في تكوين عقيدته نحو المسائل التي يحتاج تقديرها إلى معرفة عملية خاصة لتقدير مسألة ذات طبيعة خاصة لا يعرفها (حوادث العمل، الجرائم، إثبات الوفيات... إلخ)، وهي لا تتسم بالإستعجال

<sup>1</sup> المادة 51مكرر 01 من القانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق.

<sup>2</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، ص19.

<sup>3</sup> ملياني حفيظة، المرجع السابق، ص53.

عكس التسخيرة، وقد رأت السلطات أن هناك حاجة لوضع قوائم بأسماء الخبراء بحسب إختصاص كل واحد منهم وبحسب إعتمادهم لدى المجالس القضائية<sup>1</sup>.

### ثانيا: سلطة التعيين

للقاضي أن يعين من الخبراء من تلقاء نفسه ولا أحد يتدخل في إختياره، وسنحدد فيها مهمة الخبير وتحديد مسؤوليته.

#### أ. مهمة الخبير

يقسم الخبير باليمين كما ورد في المادة 145 من قانون الإجراءات الجزائية ليبدأ بأداء مهامه، فالمادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية التي تتيح لجهات التحقيق أو الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بئدب خبير إما بناء على طلب النيابة العامة وإما من تلقاء نفسها أو من لخصوم، وإذا رأى قاضي التحقيق أنه لا موجب لطلب الخبرة فعليه أن يصدر في ذلك قرارا مسببا، فعليه أن يصدر في ذلك امرأ مسببا في أجل 30 يوم من تاريخ إستلامه الطلب، وإذا لم يثبت قاضي التحقيق في الأجل المذكور يمكن للطرف المعني إخطار غرفة الإتهام مباشرة خلال 10 أيام، ولهذه الأخيرة أجل 30 يوم للفصل في الطب، تسري من تاريخ إخطارها ويكون قرارها غير قابل لأي طعن<sup>2</sup>.

#### ب. مسؤولية الطبيب الخبير

يجب على الطبيب الخبير أن يتحلّى بالصدق والأمانة، ويباشر المأمورية المنوطة به بكل إخلاص ونزاهة ولا يترك لنفسه سبيلا التحيز وتشويه الحقيقة أو الإرتشاء عملا بالواجبات الطبية ومرات لحرمة المهنة واليمين المؤداة، فالطبيب الشرعي لا يحاسب عن الخطأ أو السهو

<sup>1</sup> عبد الحكيم مبروكي، جيلالي بوسحبة، الخبرة الطبية القضائية في دعاوى المسؤولية المدنية للطبيب، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2022، 01، ص 357.

<sup>2</sup> فريدي إيمان، مذكرة نيل شهادة ماستر قانون جنائي والعلوم الجنائية، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة، 2021، ص 33.

الذي قد يصدر عنه فمن حقه أن يخطئ، ومع ذلك في حالة الخطأ الفادح يمكن للطرف المتضرر أن يطالب بالتعويض المناسب<sup>1</sup>.

### ثانيا : إجراءات الخبرة

من الناحية القانونية تستطيع كل جهة قضائية أن تأمر بإجراء خبرة أو إختيار خبير على طلب النيابة العامة أو أحد أطراف كما تستطيع أن تفعل ذلك من تلقاء نفسها، وهو ما صرحت به أحكام قانون إجراءات الجزائية " لكل جهة قضائية تتولى التحقيق أو تجلس الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني ما إن تأمر بئدب خبير إما بناء على مطلب النيابة العامة أو الخصوم أو من تلقاء نفسها ... "المادة 143 قانون الإجراءات الجزائية، أما إذا رأى قاضي التحقيق أنه لا فائدة من اللجوء إلى تدبير الخبرة الفنية الذي يكون قد طلب إجراءه أحد الخصوم فإنه يتعين عليه إصدار قرار مسبب<sup>2</sup>.

### ثالثا : كيفية سير الخبرة

يجد القاضي نفسه في بعض الحالات نفسه أمام قضايا تستوجب الحصول على المعلومات التقنية ولهذا يلجأ إلى أصحاب العلم والمعرفة كالأطباء وخبراء مضاهاة الخطوط والمختصين في ميدان السلاح، فيقوم القاضي بتحديد مهام الخبير ومهمته، وعمله في الجانب التقني ولا يجوز لقاضي التحقيق أن يستند للخبير جزاء من اختصاصه، ويجوز لقاضي التحقيق أن يعين أكثر من خبير للقيام بالمهمة التقنية، وعند تحديد المهمة تمنح للخبير مهلة للقيام بإجراء خبرته ويمكن للخبير طلب تمديد هذه المدة، ويمكن لقاضي التحقيق إذا رأى ضرورة لذلك تمديد أمر الخبرة بموجب أمر مسبب، وإذا لم يقم الخبير بالمهمة المستندة إليه، وعليه أن يرد جميع

<sup>1</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، 2022، ص18.

<sup>2</sup> مروة تليب، ياسمين مخناش، حجية تقرير الخبرة الطبية في الإثبات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالم، 2023، ص49.

الوثائق المتعلقة بالقضية خلال 24 ساعة، وإذا ثبت تهاونه في القيام بالمهمة المعطاة له فإنه يكون معرضا للمتابعة التأديبية والتي قد تؤدي إلى شطبه من قائمة الخبراء المعتمدين.<sup>1</sup>

### رابعا : أنواع الخبرة

وهنا سنتطرق إلى الخبرة الجديدة التكميلية المضادة: الخبرة الجديدة هي الخبرة التي تأمر بها المحكمة عندما ترفض نهائيا الخبرة الأولى لأي سبب من الأسباب كالإعلان مثلا، فلقضاء مطلق الحرية في الأمر بخبرة جديدة إذا كانت الخبرة الأولى مشوبة بقلة العناية والإفتقار إلى المعلومات، وللخصوم أن يطلبوا ذلك أيضا بغير أراد براهين جديدة في عناصر الدفاع عن قضاياهم.<sup>2</sup>

الخبرة التكميلية تأمر بها المحكمة عندما ترى نقص واضح في الخبرة المقدمة بين يديها سلفا أو أن الخبير لم يتعرض لكل جوانب المسألة المراد توضيحها، كذلك الأمر عند ظهور مستجدات فنية تمس بالمسألة محل الخبرة.<sup>3</sup>

الخبرة المضادة إذا تبين للقاضي بأن الخبير أو الخبراء أنجزوا المهمة التي كلفوا بها غير أنه ليس باستطاعته الفصل في القضية إما لعدم عدالة الحل المقترح، أو أن تقارير الخبرة المختلفة والمطروحة أمام الجهة القضائية متناقضة، ففي هذه الحالة وغيرها يمكن للقاضي اللجوء للخبرة المضادة، حيث يقوم بمراقبة صحة المعطيات وسلامة النتائج وخلصات الخبير، وذلك بواسطة خبير أو عدة خبراء.<sup>4</sup>

### أ. الشهادة الطبية

وسنتطرق فيها إلى مفهومها وشروطها.

<sup>1</sup> لعمور بن هني، قاسم أبو خياط، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup> عبد الحكيم مبروكي، المرجع السابق، ص 357.

<sup>3</sup> عبد الحكيم مبروكي، المرجع السابق، ص 14.

<sup>4</sup> ريطاب عز الدين، أصناف الخبرة الطبية في الممارسات الجزائرية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، 2021، ص 170.

## 1. تعريفها

يسلمها الطبيب غالبا لضحايا الضرب والجرح أو ضحايا الجروح الخطأ، وتتضمن تحديد مدة العجز الكلي المؤقت عن العمل، ولهذه الشهادة أهمية كبيرة في تسيير الملف القضائي ونظرا لخطورة المعلومات الموجودة في الشهادات الطبية المحررة من طرف الطبيب الشرعي في تقرير مصير الأشخاص وجب عليه أن يتبع القواعد الآتية في تحريرها:

✓ فحص الضحية جيدا قبل تحرير أي وثيقة ومهما تكون الظروف لا ينبغي للطبيب الشرعي تحرير الشهادة الطبية دون فحص الضحية.

✓ يجب أن تحرر الشهادة الطبية بطريقة حيادية ولا يجب على الطبيب الشرعي التأثر بمحتواها بما يؤثر على نتائج الفحص ولا يصف الطبيب إلا الوقائع التي يلاحظها أمامه أما أقوال الضحية فتأخذ بشروط<sup>1</sup>.

سنتطرق بعد التعريف بالشهادة الطبية إلى ذكرها في حالات الوفاة، ثم نتطرق إلى تحديدها في الجروح والإصابات وأخيرا إلى تحديد مدة العجز فيها، ويكون تحديدها في حالة الوفاة في الحالات العادية يكفي لتشخيص الوفاة التأكد من التوقف التام والمستمر لكل من القلب والتنفس والدماغ فترة من دقيقة إلى ثلاث دقائق وهي الفترة الكافية لحدوث تغيرات رمية في الجسم تمنع الحياة وتكون بحالات: اختفاء النبض، عدم سماع ضربات القلب بهاته أو شحوب لون الوجه والجلد عامة، وعدم احتقان طرف الإصبع عند الضغط عليه أو عند ربطه بخيط<sup>2</sup>، ويكون تحديدها في الجروح والإصابات: المعنى الطبي للجرح هو كل إصابة مهما كانت بسيطة تصيب الجسم، أو تأثر على بصحته نتيجة عنف خارجي واقع عليه، وأكثر التعريفات شيوعا من الوجهة الطبية هي أن الجرح هو أي إنفصال أو تفرق إتصال أي نسيج من أنسجة الجسم نتيجة استخدام أي أداة عنف خارجي وقع عليه ولا يشترط أن يكون له فتحة في الجلد، وتختلف أسماء الجروح حسب النسيج المصاب وتشمل من الناحية القانونية كذلك الكدمات والكسور

<sup>1</sup> دلال وردة، المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup> رجاء محمد عبد المعبود، مبادئ الطب الشرعي والسموم لرجال الأمن والقانون، الطبعة الأولى، الرياض، 2012، ص 99.

والحروق<sup>1</sup>. والكدمات تتمثل في تمزق الأوعية الدموية، والأنسجة تحت الجلد وتسببها أداة صلبة والآلات والتي نجدها في الجروح بأداة قاطعة مفتحة وتسببها أداة قاطعة (سكاكين ، قطع زجاج)، والجروح الطعنية وتسببها آلة ذات رأس مدبب في نفس الوقت، أو دون أن يكون قاطعا وتسمى جروح وخزية<sup>2</sup>.

## 2. الشروط الشكلية والموضوعية للشهادة الطبية

يكون من الصعب على الطبيب في تعدد الشهادات الطبية أن يكون ملما بكل النماذج بكل حالة لوحدها، فلذلك يتوجب عليه أن يلتزم بالضوابط الشكلية والموضوعية الواجب لتحرير الشهادة. وهذا ما سنعرفه في هذا القسم.

### أ. الشروط الشكلية

تعتبر الشهادة الطبية عملا كتابيا بالضرورة، ولا يشترط القانون شكلا معينا للكتابة، فهي تتنشا صحيحة سواء حررت بخط اليد أو الآلة الكاتبة أو بالحاسوب أو بأية وسيلة أخرى غير أن تكون هذه الكتابة مقروءة وبأسلوب واضح وبسيط ومحدد، لأنه سيقروها غير الأطباء، من قضاة ومحامين وممثلي شركات التأمين وغيرهم<sup>3</sup>، ونجد التوقيع وهو أساس نسبة الكتابة إلى موقعها ولو لو تكن مكتوبة بخطه، وهو دلالة خطية على العلم بمضمون المكتوب، وبالتالي على إمضاء هذا المضمون، فالتوقيع هو الذي يؤكد على أن مضمون هذه الشهادة مطابق لتصور محررها<sup>4</sup>، أما بالنسبة للتاريخ فهو محرر بصفة واضحة مع تقادي الاختزالات التي قد تتسبب في بعض الهفوات، وعليه فيجب أن تحرر الشهادة الطبية في شكل وثيقة

<sup>1</sup> بن شرقية بلحاج، الشهادة الطبية وأثرها في إثبات الجريمة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، قسم الحقوق، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2019، ص11-13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص11-13.

<sup>3</sup> بن شرقية بلحاج، المرجع نفسه، ص20.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص20.

مكتوبة، وينبغي أن تكون واضحة الكتابة تسمح بتحديد هوية موقعها، ومؤرخة وموقع الطبيب الذي حررها<sup>1</sup>.

### ب. الشروط الموضوعية :

ونذكر منها المعاينات والإشهادات ونتائج الفحص.

#### 1. المعاينات :

يقوم الطبيب بمعاينة ما يرى وليس ما يبلغه طالب الشهادة، أي يقوم بوصف الإصابات التي عاينها بدقة من حيث نوعها ومقاسها وعددها<sup>2</sup>.

#### 2. الإشهادات :

الإشهاد هو تحرير إقرار بشهادة ولكنها لا تعني مشاهدة الطبيب لواقعة الحادث أو المشاجرة التي نجمت عنها الإصابات محل معاينته<sup>3</sup>.

#### 3. نتائج الفحص:

الشهادة الطبية مهما كان سبب تحريرها فهي عمل طبي خطير، كونها تستعمل من طرف حائزها للحصول على حقوق أو مزايا لمساءلة الغير، بتقديمها أمام المحاكم أو ضابط عمومي أو ضابط الحالة المدنية بالبلدية، الأمر الذي يستوجب على الطبيب إعطاءها العناية اللازمة<sup>4</sup>.

### ت. التقرير الطبي الشرعي

يعد التقرير الطبي الشرعي مهم وذا فعالية كبرى في التحقيقات وحل الغموض الذي يصعب

على القاضي في حله للقضايا، ومن هنا نقوم بدراسة التقرير الطب الشرعي بتعريفه (أولاً)، ثم

نتطرق إلى أجزائه (ثانياً)، وأنواعه(ثالثاً).

<sup>1</sup> كشيدة الطاهر، المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> كشيدة الطاهر، المرجع السابق، ص124.

<sup>3</sup> بن شرقية الحاج، المرجع السابق، ص19.

<sup>4</sup> كشيدة الطاهر، المرجع السابق، ص125.

## 1. تعريفه

هو شهادة مكتوبة تتعلق بحادث قضائي جنائي من شأنه وصف وتشخيص حالة إصابة أو جرح أو مرض أو حمل أو وفاة أو تقدير سن شخص أو سبب الوفاة، فهو يعالج واقعة قضائية بتبيان أسبابها وظروفها والنتائج المترتبة عنها، ويحرر من طرف الطبيب الشرعي الخبير بعد إنتدابه من الجهات القضائية، فيكون هذا التقرير إما عن في شكل إجابة لواقعة أو إستشارة عن أسئلة تخص قضية ما، وقد أقر المشرع الجزائري أن يكون مكتوب وذلك في المادة 153 من قانون الإجراءات الجزائية<sup>1</sup>.

## 2. أجزاءه

يتكن التقرير الطبي الشرعي من ثلاثة أجزاء متكاملة، من خلالها يأخذ التقرير الطبي وصفه الدقيق، وسنذكر الديباجة نجدها في مقدمة التقرير، وتتضمن تعيين إسم الطبيب وظيفته وعنوانه، واسم المنتدب وظيفته وساعة إستلام الإنتداب، وكذلك الزمان والمكان اللذين أجريا فيهما الكشف مع مراعاة الدقة في ذلك وذكر كيفية حلف اليمين، ثم نجد الشرح هو الجزء الثاني من التقرير الطبي، يحتوي على وصف كامل لكل من الكشفيين الظاهر والباطن للجنة أو شرح لإصابات شخص على قيد الحياة ويستحسن أن يراعي الطبيب مراعاة الدقة في هذا

<sup>1</sup> دزايث زهرة ، مرجع سابق، ص 43.

التقرير، النتيجة يحتوي هذا الجزء على نقاط يمكن إستنتاجها مما شوهد بالجثة أو بالمصاب من العلامات والإصابات أو الوفاة، وما اتصل به من معلومات أو شهادات عن الحادثة<sup>1</sup>.

### 3. أنواع التقارير الطبية الشرعية

يعد تقرير الطب الشرعي من الوثائق الهامة في إطار الخبرة الطبية الشرعية، ولذلك سنوضح أنواعه فنجد شهادة الوفاة يحررها الطبيب المعالج ويقدمها لأقارب المتوفى دون أن يستلم مقابل عليها، والطبيب الشرعي المنتدب يحرر شهادة الوفاة بعد إنتهاء من إنجاز التشريح والمهمة الموكلة إليه<sup>2</sup>، ونجد شهادة تشريح الجثة فيقوم الطبيب الشرعي بتحريرها طبقاً لأمر الصادر عن الجهة القضائية الأمرة بإجراء هذه العملية، على أن يقوم بتسليم النتائج إلى ضابط الشرطة القضائية في حين أن التقرير كامل يبعث بصفة شخصية لجهة التعيين<sup>3</sup>.

#### رابعا: تنفيذ الخبرة

لتنفيذ الخبرة يجب الاستعانة بمرجم لمعنى يجوز للخبير عند الاقتضاء الاستعانة بمرجم أثناء قيامه بالخبرة شريطة اختياره من بين المترجمين المعتمدين.

✓ في إخطار الخصوم إستقر الموقف لدى كل من المحكمة العليا ومجلس الدولة على إعتبار إخطار الخبير المخصوم بيوم إجراء الخبرة إجراءاً جوهرياً، الهدف منه تمكين الخصوم من تقديم ملاحظاتهم.

✓ إستثناء الحالات التي يستحيل فيها حضور الخصوم بسبب طبيعة الخبرة وذلك للتحقيق من تطبيقات مبدأ الوجاهة عندما يتعلق الأمر بخبرات ذات تقنية عالية أو طبية لا يمكن تنفيذها بحضور الخصوم.

<sup>1</sup> بختاوي بغداد، المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup> بلال تمار، المرجع السابق، ص 22.

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص 22.

✓ أن يتم إخطار الخصوم يوم وساعة ومكان إجرائها عن طريق محضر قضائي ويجوز للخبير أن يطلب من الخصوم تقديم المستندات التي يراها ضرورية لانجاز مهمته دون تأخير ويعود للقاضي تسوية الإشكالات التي تعترض تنفيذ المهمة بناء على التقرير<sup>1</sup>.

#### خامسا: بطلان الخبرة الطبية

ويكون البطلان فيها إما مطلق أو نسبي.

#### أ. البطلان المطلق:

وهو من النظام العام يدفع به في أية مرحلة من مراحل الدعوة سواء من طرف الخصوم أو المحكمة، وبالتالي فهو البطلان الذي تبطل فيه الخبرة كإجراء، وتبطل تبعاً لذلك باقي الإجراءات اللاحقة بها لأنها كل ما يبنى على الخبرة فهو باطل<sup>2</sup>.

#### ب. البطلان النسبي:

ليس من النظام العام وهو مقرر لمصلحة الخصوم، ويجب أن يدفع به قبل الدخول في الموضوع وإلا ترتب عنه عدم قبوله، وبالتالي هو البطلان الذي تبطل فيه الخبرة دون أن يلحق ذلك أثراً بباقي الإجراءات الأخرى، ومن شروط الدفع بالبطلان توافر المصلحة لدى صاحب الشأن بما أن الخبرة إجراء من إجراءات التحقيق فعندما يلحقها البطلان تكون غرفة الإتهام هي المختصة بالنظر في طلب البطلان بناء على طلب قاضي التحقيق من تلقاء نفسه بعد استطلاع رأي النيابة العامة وإخطار الأطراف زاماً بطلب من الأطراف كما يجوز وكيل الجمهورية إرسال الملف لغرفة الاتهام بعد تقديم له طلب من قاضي التحقيق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن دبكة وليد، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق ، 2017، ص25.

<sup>2</sup> بختاوي بغداد، المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup> مالك نادي سالم صبارنة، دور الطب الشرعي والخبرة الفنية في إثبات المسؤولية الجزائية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص50.

## ملخص الفصل الأول:

ومما سبق نستخلص أن الطب الشرعي هو العلم الذي يهتم بأدق تفاصيل جسم الإنسان، ونظرا لأهميته البالغة في الإثبات والتحقيق يعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها القضاء لأنه يساعد في التحري عن الحقيقة واستخدامها في خدمة العدالة وذلك بتعيين طبيب شرعي مختص من طرف الجهات القضائية للبحث والتحقيق حيث ينتهي المطاف بتقارير طبية شرعية يعتمدها القاضي في إصدار حكمه، أي إثبات الجريمة أو نفيها.

كما نجد أن المشرع الجزائري نظم الطب الشرعي وما يخصه من شروط إنتداب الطبيب الشرعي إلى مهامه.

مهمة الطب الشرعي لا تنفصل عن المهمة الإستشفائية أي في المستشفيات والمراكز الصحية فهو علم يختص بالأموات والجثث، فقد أصبحت مصالح حفظ الجثث في المستشفيات منظمة إلى مصالح الطب الشرعي، وكذلك نرى أن له مكانة في المنظومة التعليمية فنجد أن الخبراء انتبهوا لهذه النقطة وهي أنهم أدرجوا مادة الطب لطلبة المدرسة العليا، أما بالنسبة للمنظومة التشريعية فهنا أشرنا إلى أن ضباط الشرطة القضائية يستعينون بأطباء الطب الشرعي لإجراء معاينات للجثة لتحديد طريقة الوفاة، لذلك يجب أن يكون للطبيب الخبير تسخيرة من الشرطة القضائية لمباشرة عمله والتقيد به، ويجب توفره على الخبرة التي يقدرها القاضي ليعينه، وهذه الخبرة تساعده على تحديد الإصابات فيقوم بإدراج ما توصل إليه في شكل تقرير يعرف بالتقرير الطبي.

## الفصل الثاني:

مجالات الإثبات بالطب الشرعي وتقدير

القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل

إثبات الطب الشرعي في قضايا العنف والجرائم الجنسية يعد من أهم الأدلة الموضوعية التي تساعد في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، فجرائم العنف تشمل ذلك الاعتداءات الجسدية منها القتل والتعذيب، والجرائم الجنسية تشمل الاعتداءات الجسدية منها الاغتصاب والتحرش والاعتداءات على الأطفال، فيقوم الطبيب بفحص هذه الاعتداءات وتحديد الإصابات والكدمات فيها من خلال العلامات الجسمانية المفحوصة من طرفه، والتي من شأنها أن تحدد العقوبة التي يراها القاضي مناسبة، غير أن هذا الأخير في النظام الجزائي لا يقيد برأي الخبير وإنما له السلطة التقديرية الكاملة في تقييم دليل الطب الشرعي، فالتقرير الطبي لا يعد حجة قاطعة وإنما يخضع لتقدير القاضي الذي يزن مدى اتساقه مع باقي الأدلة المطروحة، مجالات الإثبات بالطب الشرعي (المبحث الأول)، تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل الإثبات (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: مجالات الإثبات بالطب الشرعي في إثبات جرائم العنف والعرض

الطب الشرعي دورا حاسما في إثبات جرائم العنف، والجرائم الجنسية، حيث يعد أداة حاسمة، وهو أحد أهم العلوم المساعدة في مجال العدالة الجنائية، وتظهر مساهمة الطب الشرعي بشكل كبير في قضايا الجرائم بأنواعها، وفي مقدمة هذه الجرائم جريمة العنف، حيث أن جرائم العنف هي المجال الأوسع لتدخل الطبيب الشرعي في سبيل تحديد طبيعتها، وتعتبر جريمة القتل من أخطر الجرائم التي أجمعت كافة التشريعات في مختلف الدول والقارات على تجريمها وإقامة الحد عليها.

وأیضا هناك جرائم أخرى وهي الجرائم الجنسية، فتعد من الجرائم التي تشكل تهديد كبيرا، والتي تعد أفعالا مخالفة للأداب، فالمشرع الجزائري حدد لها عدة قوانين وأدرجها في قانون العقوبات نظرا لخطورة هذه الجرائم، فعلى التعرف على هذه الجرائم الشنعاء، وهذا ما سيكون موضوعنا في هذا المبحث، حيث سنسلط الضوء على جرائم العنف (المطلب الأول)، وكذلك جرائم العرض في (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف

كما ذكرنا سابقا أن جرائم العنف هي المجال الأوسع لتدخل الطبيب الشرعي، فجرائم العنف تكون مصحوبة غالبا بآثار تساهم في تحديد طبيعتها والكشف عن مرتكبها وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين أهم جرائم العنف، التي يساعد الطب الشرعي في تحديد طبيعتها ويساهم في إثباتها، فسنشير إلى جريمة القتل، وسنتطرق في هذا المطلب إلى التفصيل بجريمة القتل العمد بمعرفة تعريفها (أولا)، وتبيان أركانها (ثانيا)، ثم إلى معرفة العقوبة المقررة عليها (ثالثا).

### الفرع الأول: جريمة القتل

إن جريمة القتل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم لأسباب عديدة، وتختلف نسبة جرائم القتل من دولة إلى أخرى، لذلك فإن أكثر الجرائم المنتشرة هي جرائم القتل، وهذا ما نراه في الجرائد ونسمع عنه في نشرات الأخبار، في هذا الفرع سنلمح لجريمة القتل وسندرس القتل العمد بتعريفها (أولاً)، وذكر أركانها (ثانياً)، وأخيراً العقوبات المقررة لها (ثالثاً).

#### أولاً: تعريف القتل بصفة عامة

القتل هو عمل جنائي يرتكبه بعض الأفراد ضد الآخرين ويمكن الإستناد إلى التشخيصه والتحقيق (أي أقوال الشهود)، والاستناد لحالة المكان الذي عثر على الجثة فيه، والآثار التي يكون الجاني قد خلفها هناك، وآثار الجروح المتعددة في أماكن لا تتناسب مع الانتحار، وأيضاً وجود آثار تدل على عراك كالجروح الدفاعية على الأيدي والسواعد ووجود جراح على أجزاء من الجسم لا يمكن الوصول إليها<sup>1</sup>.

#### ثانياً: تعريف القتل العمد

القتل العمد هو جريمة قديمة الأزل سنتطرق إلى مفهومها لغة واصطلاحاً:

##### أ. القتل لغة

هو إزهاق الروح، يقال قتله أزهاق روحه فهو قتيل.

##### ب. العمد لغة

المعتمد أي المقصود يقال عمدت إليه أي قصدت.

##### ت. اصطلاحاً

القتل العمد هو إزهاق روح إنسان عمداً وبغير حق بفعل إنسان آخر<sup>2</sup>. وعليه فإن مهمة الطبيب الشرعي في إطار بحثه عن الدليل الجنائي مبدئياً تتمحور في البحث عن كل من

<sup>1</sup> حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، بيروت، لبنان، ص 42.

<sup>2</sup> جندي عبد المالك، الموسوعة الجنائية، عقوبة- قتل وجرح وضرب- الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1942، ص 683.

شأنه إسنادها إلى المتهم، واتخاذ دليلا للإدانة أو البراءة حسب الأحوال، والمسائل الطبية التي تهم رجال القانون في جريمة القتل عديدة لمعرفة هل الوفاة عرضية أم جنائية أم انتحارية؟ (تحديد طبيعة الموت) والمسببات التي أدت إلى حدوثها (تحديد أسباب الوفاة)<sup>1</sup>.

### **ث. تحديد طبيعة الموت**

تحديد طبيعة الوفاة ما إذا كانت طبيعية أو إجرامية، أو مشكوك فيها من المسائل التي لا تخلو أية خبرة طبية منها، باعتبار ذلك أحد العناصر الرئيسية المشكلة لجريمة القتل في حد ذاتها فإذا كان الموت طبيعيا فيتم حفظ الملف إذا كان على مستوى النيابة، وانتفاء وجه الدعوى إذا كان على مستوى التحقيق وإذا كان المتهم قد أحيل على إحدى جهات الحكم فهنا تثبت براءته، أما في حالة الشك فهنا تبدأ عملية البحث عن الدليل<sup>2</sup>.

### **ج. تحديد سبب الوفاة**

بعد أن تحدد طبيعة الوفاة بأنها جنائيا وليست طبيعيا يجب على الطبيب الشرعي أن يجيب على السؤال المتعلق بالسبب الذي أدى إلى إحداث الوفاة، أي إبراز الرابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الإجرامية هي الوفاة، فالطبيب الشرعي هو الشخص الوحيد المؤهل الذي يبين للقاضي ما إذا كان فعل الجاني يوجد ضمن الأسباب التي لعبت دورا مباشرا وفوريا في إحداث الوفاة<sup>3</sup>.

### **ثالثا: أركان الجريمة**

بالرجوع إلى نص المادة 254 من قانون العقوبات التي تنص على أن القتل هو "إزهاق روح إنسان عمدا"<sup>4</sup>، نستنبط منها أركان الجريمة.

<sup>1</sup> دلالة وردة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup> كركازي محمد، جريمة القتل بين التشريع الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر، علم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، 2015/2016، ص 17.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 18.

<sup>4</sup> المادة 05 من قانون العقوبات، المصدر السابق.

## أ. الركن المفترض

فالموت هو انقطاع الحياة أو انتهاءها بسبب توقف لسبب توقف جهاز التنفس والدورة الدموية والجهاز العصبي توقفا تاما وما يتبع ذلك من ظهور علامات وتغيرات بمظاهر الجثة تنتهي بتحلل الجسم تحللا كاملا، والتغيرات التي تحصل بعد الوفاة في الجثث هي ذات أهمية خاصة إذ أنها تساعد الأطباء الشرعيين على تكوين فكرة عن المدة التي مضت على الوفاة ونميز العلامات التي نعرف بها الوفاة<sup>1</sup>:

### 1. اختفاء النبض

- ✓ عدم سماع ضربات القلب.
- ✓ عدم احتقان طرف الإصبع عند الضغط عليه أو عند ربطه بخيط.
- ✓ بهاتة أو شحوب لون الوجه والجلد عامة (وجه الميت)، مع الانتباه إلى أن الجلد يكون أحمر في حالات الوفاة من التسمم بالسيانيد وأول أكسيد الكربون، والوفاة من البرد.

### 2. توقف التنفس

توقف حركة الصدر والبطن على التنفس عدم الإحساس بحركة الهواء الزفير عند تقريب ظهر يدك أو حلمة أذنك من فتحتي أنف وفم الضحية<sup>2</sup>.

### 3. علامات توقف الجهاز العصبي المركزي ونشاط الدماغ

- ✓ فقدان الحس.
- ✓ اختفاء الأفعال المنعكسة بالعين، مثل اتساع حدقتي العينين وعدم تأثرهما بالضوء فأثناء الحياة تستجيب العينان بالتضييق عند تسليط مصدر ضوئي عليهما.

<sup>1</sup> محمدي سامية، دور الطب الشرعي في إثبات جريمة القتل العمد، أطروحة دكتوراه، تخصص حقوق، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022/2021، ص 124.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 124.

✓ الإرتخاء الأولي للعضلات ترتخي جميع العضلات فتنحقق الوفاة نتيجة فقد مرونة الجسم<sup>1</sup>.

#### **4. التغيرات الرمية**

وهي برودة الجسم والرسوب الدموية، والتيبس.

#### **✓ برودة الجسم**

يبرد الجسم تدريجياً حتى تتساوى درجة حرارة الأحشاء الداخلية للجثة مع درجة حرارة الجو المحيط بها فتقاس درجة الحرارة بترمومتر عن طريق فتحة الشرج<sup>2</sup>.

#### **✓ الرسوب الدموي**

بعد توقف القلب يترسب الدم في الأوعية الموجودة بالأجزاء المنخفضة من الجثة بفعل الجاذبية الأرضية في تلون الجلد، ويختلف هذا التلون باختلاف سبب الوفاة، ويظهر اللون بعد حوالي نصف ساعة إلى ساعة من الوفاة على هيئة بقع تكبر تدريجياً وتندمج ببعضها البعض<sup>3</sup>.

#### **✓ التيبس الرمي**

المقصود بالتيبس الرمي هو تيبس الجسد عند الوفاة، وبالتحديد هو تصلب العضلات الإرادية والإرادية للجثة نتيجة للتحلل الكيميائي وتلف مادة فوسفات الأدينوزين الذي يحصل تدريجياً بعد فترة الإرتخاء الأولي للعضلات<sup>4</sup>.

#### **ب. الركن المعنوي**

الركن المعنوي في جريمة القتل العمد يعرف أنه القصد الجنائي، هو أهم أركان هذه الجريمة لأنه يميز القتل العمد عما عداه من أنواع القتل الأخرى، حيث يتم توافره يسأل المعتدي عنه، وإذا لم يتم توافره فلا يسأل المعتدي عنه، وإنما قد يسأل عن القتل الخطأ أو

<sup>1</sup> محمادي سامية، المرجع السابق، ص 142.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 142.

<sup>3</sup> رجاء محمد عبد المعبود، المرجع السابق، ص 99.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 102.

عن ضرب أدى إلى الموت لا تتم جريمة القتل العمد إلا بتوافر القصد الجنائي، وقد عبر القانون عن ذلك بلفظ "عمدا" حسب نص المادة 263 ولا يكفي لتوافر هذا الركن وجود القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو علم الجاني أن الأمر يمتنع عنه فهو أمر محظور، بل لابد من جنابة القتل العمد من توافر قصد جنائي خاص، فتكون نية الجاني قتل المجني عليه وإزهاق روحه، فالعمد في القتل هو التوجه إليه بإرادة إحداثه، ولا يعد القتل عمدا إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه<sup>1</sup>.

### **ت. الركن المادي**

ويتمثل هذا الركن في إزهاق روح إنسان ولكي يتم ذلك لابد من فعل أو سلوك إجرامي أو وجود علاقة سببية بين ذلك السلوك والنتيجة أي الوفاة، والسلوك الإجرامي هو الفعل الذي يقوم به الشخص من أجل إزهاق الروح أو القتل المعاقب عليه ولا تكفي النية أو الرغبة في ذلك ولا حتى المحاولة ويجب أن يكون السلوك عملا ايجابيا دون النظر إلى الوسيلة المستعملة<sup>2</sup>.

### **1. النتيجة المجرمة**

وهي حسب النصوص قانون العقوبات إزهاق روح إنسان حيا، وهي النتيجة المترتبة على سلوك الشخص أو الجاني. يعني اشترط لتحقيق جريمة القتل العمد توفر رابطة سببية بين نشاط الجاني ووفاة المجني عليه بحيث إذا تدخل عامل خارجي بين نشاط المتهم وموت الضحية انقطعت الرابطة السببية. كذلك يكون الجاني في جريمة القتل العمد مسؤولا عن وفاة المجني عليه متى كانت النتيجة وهي الوفاة مرتبطة بنشأة ارتباطا وثيقا لا يصح بالتردد

<sup>1</sup> محمدي سامية، المرجع السابق، ص142.

<sup>2</sup> المحروق شهناز، القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، مذكرة نيل شهادة ماستر، قانون جنائي والعلوم الجنائية، قانون عام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020، ص10.

في القول بنا هذا النشاط هو السبب المباشر في حدوث الموت سواء حصل القتل بالترك أو الامتناع<sup>1</sup>.

## **2. العلاقة السببية بين سلوك المجرم والنتيجة**

تعتبر جريمة القتل العمد من الجرائم التي لا بد فيها لاكتمال الركن المادي من وجود رابطة السببية بين سلوك الجاني والنتيجة أي تكون إزهاق الروح قد حدثت نتيجة سلوك الفاعل<sup>2</sup>.

### **رابعاً: العقوبات المقررة لجريمة القتل**

عندما ترتكب الجريمة وتكتمل في أركانها، فإنه ولا بد من أن تتم معاقبة مرتكبها، وعليه إن القتل العمد تطبق عليه عقوبة أصلية وأخرى تكميلية.

#### **1. العقوبة الأصلية**

وإذا نظرنا لقانون العقوبات فإننا نرى أن المشرع الجزائري أشار إلى عقوبة القتل العمد في المواد 261، 262، 263، حيث في المادة الأولى ذكر المشرع: "يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل..."، والمادة 263 الفقرة الأولى: "يعاقب على القتل بالإعدام إذا سبق أو صاحب أو تلا جناية أخرى"<sup>3</sup>. وقد صنف المشرع العقوبات الأصلية في الجنايات: الإعدام- السجن المؤبد- السجن المؤقت- لمدة تتراوح بين خمس (5) سنوات وعشرين (20) سنة ما عدا في الحالات التي يقرر لها القانون حدوداً أخرى..، والعقوبة هي وسيلة من وسائل السياسة الجنائية غايتها النهائية هي مكافحة الإجرام وحفظ الحقوق والمصالح التي رأى المجتمع أنها جديرة بالحماية الجنائية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المحروق شهناز، المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup> ليطوش كريمة، المرجع السابق، ص 7.

<sup>3</sup> المادة 261، 263، قانون العقوبات، المصدر السابق.

<sup>4</sup> عمراني كمال الدين، النظام العقابي لجريمة القتل العمد في التشريع الجزائري والتشريع الإسلامي، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 02، 2024، ص 17.

## 2. العقوبة التكميلية

للعقوبات المعنوية أثر معنوي على الشخص المحكوم عليه بها، فهي تمس أحد حقوقه المعنوية، وفي الغالب تكون إما عقوبات تبعية أو تدبير أمن أو عقوبة تكميلية، والعقوبات التكميلية هي العقوبات التي لا يمكن تطبيقها لوحدها، بل هي عقوبة تضاف إلى العقوبة الأصلية، ولقد نص المشرع الجزائري على العقوبات التكميلية في نص المادة 09 من قانون العقوبات بقوله: "العقوبات التكميلية هي:

- ✓ الحجز القانوني.
- ✓ الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية.
- ✓ تحديد الإقامة.
- ✓ المنع من الإقامة.
- ✓ المصادرة الجزائية للأموال.
- ✓ المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط.
- ✓ إغلاق المؤسسة.
- ✓ الإقصاء من الصفقات العمومية.
- ✓ الحظر من إصدار الشيكات، أو استعمال بطاقة الدفع.
- ✓ تعليق أو سحب رخصة السياقة أو إلغائها مع المنع من استصدار رخصة جديدة - سحب جواز السفر"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>محمادي سامية، المرجع السابق، ص 153.

## الفرع الثاني: جريمة التعذيب

جريمة التعذيب مختلفة في تعريفاتها ولكنها تتفق في مضمونها، فهي جريمة شنعاء تسبب آلام حادة للشخص المصاب، سواء كانت جسدية أو معنوية، فسنتناول هذه الجريمة في هذا الفرع بتعريفها (أولا)، وذكر أسبابها (ثانيا)، مع التطرق إلى أنواعها (ثالثا)، وأخيرا معرفة العقوبة المحددة لها (رابعا).

### أولا: تعريفه

سننتقل إلى تعريف جريمة التعذيب لغة واصطلاحا.

#### 1. لغة

يعرف التعذيب لغة: بأنه (العذاب: النكال)، والعذاب جمع أعذبه وعذابات أي: كل ما شق على الإنسان ومنعه من مراده<sup>1</sup>.

#### 2. اصطلاحا

المشرع الجزائري نادرا ما يلجأ إلى تعريف الأفعال الإجرامية بل يترك ذلك دائما إلى الفقه والقضاء، ولكنه أعطى تعريفا لجريمة التعذيب، وذلك حسب المادة 263 مكرر " يقصد بالتعذيب كل عمل ينتج عنه عذاب أو ألم شديد جسديا كان أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما مهما كان سببه"<sup>2</sup>.

### ثانيا: أسباب عملية التعذيب

أ. التسلط من شخص أو أشخاص ذي ولاية لإجبار شخص على اعتناق مذهب أو التخلي عن مذهب ما كما في الجرائم السياسية والقضائية في البلاد المختلفة.

<sup>1</sup> عبد الكريم خيرة، جريمة التعذيب في التشريع الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر، قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2018، ص 9.

<sup>2</sup> المادة 263 مكرر قانون العقوبات، المرجع السابق.

ب. إجبار شخص ما على الاعتراف باقتراح جريمة ما وفي كثير من الأحيان قد يعترف الشخص بواقعة لا علم له بها تحت وطأة التعذيب الوحشي، مما قد يكون سببا في انحراف مسار التحقيق.

ت. إجبار الأطفال المختطفين والهاربين من أسرهم على امتهان مهن غير شريفة بواسطة مجرمين منحرفين بغرض الربح من وراء ذلك، والمقصود منه أن يبقى هؤلاء الأطفال تحت هيمنتهم.

ث. التشفي أو الانتقام من شخص ما كما يحدث في تعذيب الأولاد بواسطة زوج الأم أو زوجة الأب<sup>1</sup>.

### **ثالثا: أنواع التعذيب**

وهو نوعان: التعذيب النفسي والتعذيب الجسدي.

#### **1. التعذيب المعنوي**

هو الإيذاء والإيلام النفسي لشخص ما، وقد يصل إلى حد إذلاله وتدميره نفسيا، ويتمثل ذلك في إلباس الرجال ملابس النساء وأمرهم بالتسمي بأسماء نسائية على مرأى من أهلهم، والتهديد بهتك أعراضهم أو أعراض ذويهم، ونجد من وسائله الإرهاق والحرمان ويتمثلان في حرمان الضحايا من كل محركات الأحاسيس مثل: الصوت والضوء، وحرمانهم من النوم أو الطعام أو من كل الاتصالات الاجتماعية. وبالنسبة للسجناء يتم حرمانهم من الاتصال بذويهم وأهلهم، وقد يمتد عزلهم لأيام وأسابيع وأحيانا أشهر، مما يجعل السجناء بعد هذه الفترة يهلوسون بشعور المجانين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علاء زكي، الأدلة الجنائية في الطب الشرعي المعاصر، القسم 08، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص 273 / 274.

<sup>2</sup> علي سيد، مفهوم جريمة التعذيب في القانون الدولي، مجلة البحوث العلمية، المجلد 1، العدد 3، 2024، ص 423.

## 2. التعذيب الجسدي

ويتم بإحداث إصابات متنوعة ومتعددة ونجد فيها التعذيب بالضرب والحرق.

### أ. التعذيب بالضرب

ويعتبر الأكثر شيوعا، غالبا ما يتعرض المحتجزون كافة للضرب أو ما يسمى بالفلقة، يتم فيها يتم ربط قدم شخص بجبل وعصا وضربه على باطن قدميه بالعصي أو الكابلات البلاستيكية المظفرة، فلا يستطيع للشخص المشي عليها، الأمر الذي يؤدي إلى كسور<sup>1</sup>.

### ب. التعذيب بالحرق

يتعرض جسم المعتذب لأنواع من الحروق منها:

✓ ملامسة الجسد للهب النيران الجافة.

✓ سكب سوائل ساخنة على الجسد.

✓ ملامسة الجسد لأجسام معدنية ساخنة.

✓ سكب مواد كيميائية مركزة مثل النار<sup>2</sup>.

### رابعا: العقوبة المقررة لجريمة التعذيب

جريمة التعذيب جريمة بشعة تخلف آثار جسيمة للضحايا سواء الجسدية منها أو النفسية، فهي تعتبر عملا غير مشروع، فالمشرع الجزائري حدد جملة من العقوبات التي من شأنها ردع هذه الجريمة.

### 1. العقوبة الأصلية

قسم المشرع الجزائري عقوبة التعذيب إلى قسمين قسم يشمل التعذيب الذي يمارسه غير الموظف وقسم آخر التعذيب الذي يمارسه الموظف العمومي.

<sup>1</sup> علاذ زكي، المرجع السابق، ص275.

<sup>2</sup> لعلالو غزلان، سعدي مريم وفاء، مكافحة جريمة التعذيب في التشريع الجزائري والدولي، مذكرة نيل شهادة الماستر، قانون جنائي وعلوم جنائية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سكيكدة، 2023، ص18.

أ. بالنسبة لعامة الناس

ذكر المشرع الجزائري عقوبة هذه الجريمة في المادة 263 مكرر 1 في الفقرة الأولى والثانية "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات، وبغرامة من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج إلى كل من يمارس أو يحرض أو يأمر بممارسة التعذيب على شخص.

ويعاقب على التعذيب بالسجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة من 150.000 دج إلى 1.600.000 دج إذا سبق أو صاحب أو تلي جناية غير القتل العمد<sup>1</sup>.

1. بالنسبة للموظف العمومي

تعاقب المادة 263 مكرر 2 من قانون العقوبات على التعذيب الذي يمارسه الموظف العمومي: "يعاقب بالسجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 150.000 دج إلى 1.600.000 دج، كل موظف يمارس أو يحرض أو يأمر بممارسة التعذيب من أجل الحصول على اعترافات أو معلومات أو لأي سبب آخر<sup>2</sup>.

أ. العقوبة التكميلية

✓ الحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية.

✓ المصادرة الجزائية للأموال.

✓ الحجز القانوني.

✓ المنع من الإقامة.

✓ المصادرة الجزائية للأموال.

✓ إغلاق المؤسسة.

✓ منع من استعمال الشيكات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المادة 263، قانون العقوبات، المصدر السابق.

<sup>2</sup> المادة 263 مكرر 2، قانون العقوبات، المصدر السابق.

<sup>3</sup> سقني صالح، دبداش عبد الرؤوف، المساءلة الجزائية عن جريمة التعذيب، مجلة العلوم السياسية، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 120.

## المطلب الثاني: دور الطب الشرعي في إثبات الجرائم الجنسية

إن طغيان بعض من البشر وانحرافهم عن الفطرة السليمة التي خلقنا عليها الله عز وجل أدى إلى تدهور الحياة في المجتمع، مما ساهمت في ظهور آفات وجرائم من بينها الجرائم الجنسية التي تصب في الإعتداء على العرض وانتهاكه بغير عقد زواج شرعي وقانوني. وهذه الجرائم تمس كل الدول فلا يوجد لها حدود وهي تشغل تفكير كل الحكومات لما تسببه من مشاكل اجتماعية وخيمة يصعب إصلاحها أو إيجاد حلول لها، ومنها سنحصر دراستنا في جريمتين ألا وهما جريمة الإغتصاب (الفرع الأول)، ثم ندرس الجريمة الثانية وهي جريمة التحرش الجنسي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: جريمة الاغتصاب

إذا تحدثنا عن جريمة الاغتصاب فنسكون في أول صورة من صور الجرائم الجنسية التي تمس عرض الأشخاص، فهي جريمة ماسة بكيان الأسرة والمجتمع، فنجد كل الشرائع وكل التشريعات والقوانين حددت لها عقوبة، وسنتطرق في هذا الفرع إلى تعريفها (أولاً)، ثم طريقة فحص حالة الاغتصاب (ثانياً)، بعدها كيف يتم الكشف على المتهم أو المشتبه به (ثالثاً)، وأثم عقوبتها (رابعاً).

### أولاً: تعريفها

سنتطرق إلى تعريفها لغة واصطلاحاً.

#### أ. لغة

من الفعل غصب والغصب هو أخذ الشيء ظلماً، غصب الشيء يغصبه غصباً.

#### ب. اصطلاحاً

هي العلاقة الغير قانونية بين أنثى وذكر غير زوجها بدون رضاها، أراد أن يوقعها كرها فاستعاره للجماع، فالإكراه على الجماع يسمى اغتصاباً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> زريعة فايزة، جريمة الاغتصاب بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، دراسة مقارنة، مذكرة نيل شهادة ماستر، أحوال شخصية، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2014، ص9.

### ثانياً: طريقة فحص حالة الاغتصاب

يتم الكشف على المجني عليها بعد أخذ موافقتها واستجوابها، ثم يتم الكشف على المشتبه به كشفاً كاملاً بعد أخذ موافقته، فحص الملابس، فحص الجسم، فحص الأعضاء التناسلية ولكن قبل ذلك يتم فحص المجني عليها من حيث الوعي وطريقة الحديث أو الحياء الذي يبدو عليها وكذلك الحالة العقلية، وبعدها تأخذ الموافقة الكتابية على الكشف عليها، واخذ تاريخ الحالة بالتفصيل عن الواقعة ويكتب كل ما جاء على لسانها، وباستخدام ألفاظها<sup>1</sup>.

#### أ. فحص الملابس

لبيان ما بها من تمزقات وآثار سائل منوي خاصة إذا كانت الحادثة قد تمت في وقت قريب وترسل الملابس للفحص العملي<sup>2</sup>.

#### ب. فحص الجسم

عامة من حيث قوة الجسم لمقارنتها بجسم المتهم لبيان أن كان هناك تبايناً في قوة الجسم بحيث يسهل عليه اغتصابها. والبحث على إصابات تدل على استخدام عنف مثل آثار سحجات الأظافر أو كدمات أو آثار عضات، ويكون هذا العمل بفحص الأعضاء التناسلية باستخدام ضوء قوي وفي يسمح بالفحص الدقيق ويلاحظ حياء المجني عليها وخوفها عند وضعها في وضع الكشف، ويمكن أن يشاهد أي إصابة من الإصابات التالية:

- ✓ سحجات وكدمات في فتحة الشرج.
- ✓ تمزق غشاء البكارة وبيان إذا كان حديثاً أو قديماً.
- ✓ تمزق جدار المهبل وتهتك خاصة إذا كان المجني عليها صغيرة السن.
- ✓ وجود شعر من شعر العانة الخاص بالجاني على الأعضاء التناسلية.

<sup>1</sup> علاء زكي، المرجع السابق، ص 247.

<sup>2</sup> راسي حلیم، إشكالية التكيف والعقوبة في جريمة هتك العرض في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، ص 14.

✓ وجود سائل منوي على الأعضاء التناسلية<sup>1</sup>.

### ثالثا: أركانها

يعد الاعتداء على الإرادة من أخطر الجرائم الجنسية، فجريمة الاغتصاب كغيرها من الجرائم تقوم على أركان، وسنتطرق إلى أركانها: الركن المادي، الركن المعنوي، الشروع في الاغتصاب.

#### أ. الركن المادي

الركن المادي في جريمة الاغتصاب هي موقعة رجل لامرأة موقعة غير مشروعة ونحدد منها ثلاث عناصر.

#### 1. عناصر الركن المادي

وتكون فيه الموقعة وطرفاها، فالموقعة تعتبر الفعل المادي في جريمة الاغتصاب تعني الاتصال الجنسي أي إيلاج عضو التذكير في عضو تأنيث المرأة سواء كان الإيلاج كلياً أم جزئياً سواء ترتب عليه تمزيق غشاء البكارة للأنثى أم لا، ولا يشترط لإتمام الفعل أن يصل الجاني إلى نهاية فعله البشع وإنهاء رغبته الجنسية، فتنحقق جريمة الاغتصاب في إيلاج العضو الذكري ليس في أي منطقة في جسم الأنثى وإنما يتوجب وضعه في المكان المعروف، فلا تعتبر جريمة الاغتصاب اغتصاباً إذا أدخل إصبعه أو شيئاً آخر وإنما تتحقق بالطريقة المذكورة، طرفا الموقعة يعني الإتصال الجنسي رجل وامرأة يفترض أن يكون الرجل هو الجاني والمرأة هي المجني عليها. ففي الاغتصاب يكون الإكراه على الفعل، ويكون الاتصال بغير رضا، فيكون حدث بالخداع أو كان المجني عليه غير صالح للتعبير عن إرادته الصحيحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علاء زكي، المرجع السابق، ص248-249.

<sup>2</sup> أمال نايف، تطور الركن المادي لجريمة اغتصاب قاصر في التشريع الجزائري، مجلة العلوم السياسية، المجلد33، العدد04، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، ص598.

## 2. الشروع في الإغتصاب:

وفقا للمذهب الشخصي تعد أفعال الجاني من قبيل البدء في التنفيذ إذا كانت تفصح عن النية الإجرامية وعزمه على مواجهة المجني عليها حالا ومباشرة، ومن ثم يكون تحديد مدى مسؤولية المتهم عن الشروع في الاغتصاب أو هتك العرض بتحديد المقصد من الأفعال التي أتاها، فإذا كان المقصد منها التمهيد لفعل الواقعة كان مسؤولا عن الشروع في الاغتصاب أما إذا كان لا يقصد سوى مجرد الفعل الذي صدر عنه اقتصرته مسؤوليته عن هتك العرض<sup>1</sup>، ففي جريمة الإغتصاب يكون فيها الرضا منعدما، وسنوضحه في الإكراه المادي، والإكراه المعنوي:

### ✓ الإكراه المادي:

يتحقق هذا الإكراه بإتيان أعمال العنف على جسم المرأة قهرا لمقاومتها فعل الجاني كما يتحقق بإتيان أفعال عنف بقصد إرهاب المجني عليها ومنعها من المقاومة، كتقييدها بالحبل<sup>2</sup>.

### ✓ الإكراه المعنوي:

يتحقق بالتهديد الصادر من الجاني إلى المجني عليها ويكون تهديد المرأة إما بالقتل أو إشهار السلاح عليها أو التهديد بقتل عزيز عليها، إن رفضت الخضوع لرغبة الجاني بالإتصال بها جنسيا<sup>3</sup>.

### ب. الركن المعنوي

ذكرتها المادة 261 من قانون العقوبات، فالإغتصاب جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد المتطلب لقيامها، والقصد فيها يكون عاما حيث لا يلزم لقيام أي قصد

<sup>1</sup>بوطيمة عبد الناصر، الجرائم الأخلاقية في القانون الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2010، ص09.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص10

<sup>3</sup>. رشيد بن فريجة، الإشكالات النظرية والعلمية لجريمة الإغتصاب في التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد09، العدد01، 2023، ص565.

خاص، ويذهب بعض الفقه إلى القول بأن القصد اللازم توفره لدى الجاني هو القصد الخاص يتمثل في نية الجاني التي لا بد أن تصرف إلى واقعة الأنتى دون ما عدى ذلك من أفعال الفحش المنافية للآداب المخلة بالحياء بقصد الواقعة، والقصد العام يتحقق هنا لانصراف العلم إلى العناصر التي تحقق النموذج القانوني لجريمة الاغتصاب وإرادة الفعل الذي يحقق الواقعة<sup>1</sup>.

#### **رابعا: عقوبة جريمة الاغتصاب**

وهنا نرى أن المشرع الجزائري قسم عقوبة الاغتصاب حسب عمر الضحية، أي إذا كانت الضحية قاصرا لم يكمل السادسة عشر 16 وقاصر لم يكمل الثامنة عشر 18، فالمادة 334: "يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات كل من ارتكب فعلا مخلا بالحياء ضد قاصر لم يكمل السادسة عشرة ذكرا كان أو أنثى بغير عنف أو شرع في ذلك"<sup>2</sup>.  
والمادة 336 الفقرة الثانية: "إذا وقع الاغتصاب على قاصر لم يكمل الثامنة عشرة (18) سنة، فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة"<sup>3</sup>.

#### **الفرع الثاني: جريمة التحرش الجنسي**

أبرز الواقع الحالي مجموعة من الجرائم المستحدثة التي أصبحت منتشرة بشكل كبير وواسع، ومن بين هذه الجرائم جريمة التحرش الجنسي التي تعد حديثة التطور في مجتمعنا العربي، وهذه الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، لغياب الأخلاق لذلك نجدهم لا يحافظون على حرمة الجسد، ولذا سنحاول التطرق إلى هذه المشكلة، بتحديد مفهومها (أولا)، ثم أنواعها (ثانيا)، ثم تبيان أركانها (ثالثا)، وتحديد العقوبة المقررة لها (رابعا).

<sup>1</sup> رشيد بن فريجة، المرجع السابق، ص 565.

<sup>2</sup> المادة 334، قانون العقوبات، المصدر السابق.

<sup>3</sup> المادة 336، قانون العقوبات، المصدر السابق.

### أولاً: مفهوم جريمة التحرش الجنسي

هذه الجريمة تتكون من كلمتين، ولتحديد مفهومها يتوجب علينا تعريف كل كلمة على حدا.

#### أ. التعريف اللغوي لكلمة التحرش

كلمة التحرش وتعني: يقال أراد التحرش به: استفزه وأثار حفيظته. كلمة التحرش الجنسي: إثارة المرأة وإغرائها للإيقاع بها جنسيا<sup>1</sup>.

#### ب. التعريف اللغوي لكلمة الجنس

كلمة الجنس وتعني مجموعة الأجناس وهو النوع من كل شيء فنقول الجنس البشري والجنس اللطيف، والجنس الخشن، والجنس الحيواني<sup>2</sup>.

#### ت. التعريف الاصطلاحي

عرفه الفقيه بيكو على انه: "سلوك عدواني ذو طبيعة جنسية يرتبط بالخوف الذي يستمد أساسه من استغلال النفوذ وعلاقته بالسلطة والإحساس بالعجز أمام سلطة المتحرش<sup>3</sup>.

### ثانياً: أنواع التحرش الجنسي

تنقسم أنواع التحرش الجنسي لعدة أنواع، وسندرس التحرش الجنسي بالأشخاص، فسننظر في التحرش الجنسي بالمرأة والتحرش بالأطفال، وبالرجال.

#### أ. التحرش الجنسي بالمرأة

يعد التحرش الجنسي ضد المرأة صورة من صور التحرش، وقد جرمته معظم التشريعات الدولية والوطنية، وقد تصدرت قضايا العنف ضد المرأة اهتمام المنظمات الدولية ومنها

<sup>1</sup> محمداتني فطيمة الزهراء، مشري نبيلة، جريمة التحرش الجنسي في ظل القانون 15-19، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، ص07.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص7.

<sup>3</sup> بن حليلة حسينة، جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2014/2015، ص15.

منظمة الصحة العالمية وكذا الأمم المتحدة، وسنقسم هذا النوع في التحرش الجنسي اللفظي والغير لفظي<sup>1</sup>.

### 1. التحرش اللفظي ويتمثل في:

✓ ملاحظات ذات طابع جسدي.

✓ إلحاح في طلب اللقاء.

✓ النكت التي تحمل إيحاء جنسي وغيرها...<sup>2</sup>.

### 2. التحرش الغير اللفظي

✓ تلميحات ونصيرات موحية على الطابع الجنسي.

✓ إيماوات جسدية.

✓ عرض صور أو أفلام جنسية على الضحية.

✓ إرسال رسائل الكترونية ذات المحتوى الجنسي.

✓ الملاحقات والتتبع<sup>3</sup>.

### ب. التحرش الجنسي بالأطفال

الأطفال هم ضحايا الإعتداء الجنسي، ويعد التحرش الجنسي بالأطفال من أخطر جرائم الإعتداء جنسيا والتي تدمر نفسياتهم، ولذلك فهذه الظاهرة تعتبر وباءا خطيرا يمس المجتمعات العربية، ويقع على الأطفال الذين يزلون في ربح العمر ولا يفقهون شيء في الحياة، وأيضا يكونوا تحت رعاية الوالدين أو الوصي القانوني عنه، ولا يفكرون إلا في أمري اللعب والحلوى، وقد يأخذ الأمرين كسبيل التحرش بهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بن حليلة حسينة، المرجع السابق، ص15.

<sup>2</sup> ياحي أمير، قبايلي حسام، جريمة التحرش الجنسي، مذكرة نيل شهادة الماستر، قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2021/2020، ص11.

<sup>3</sup> ياحي أمير، قبايلي حسام، المرجع السابق، ص 11.

<sup>4</sup> فاطمة خوجة، جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد08، العدد01، 2022، ص406.

**رابعاً: عقوبة التحرش الجنسي**

أدرج المشرع الجزائري عقوبة التحرش الجنسي في المادة 341 مكرر: "يعد مرتكباً لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار الأوامر للغير أو بالتهديد أو بالإكراه أو ممارسة الضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> المادة 341 مكرر، قانون العقوبات، المصدر السابق.

## المبحث الثاني: تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات

يعد الطب الشرعي احد أهم وسائل الإثبات في القضايا الجزائية، نظرا لدوره الفعال في التحقيقات الجنائية لتسهيل الحكم على القاضي كونه يجمع بين العلم والقانون حيث يقدم تفاصيل تنتهي بتقرير مفصل عن الواقعة الإجرامية، يحدد فيها الطبيب الشرعي تفاصيل دقيقة مثل: سبب الوفاة، طبيعة الإصابات، ونوع الأداة المستخدمة، غير أن اعتماد القاضي على الطب الشرعي لا يكون بشكل آلي أو مطلق، بل يخضع لتقديره الشخصي في ضوء سلطته التقديرية الواسعة في تقييم الأدلة، فالقاضي ليس ملزما بالأخذ بتقرير الطبيب الشرعي متى ما رأى أن التقرير يشوبه الغموض، أو يتعارض مع أدلة أخرى، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث، ماهية السلطة التقديرية للقاضي (المطلب الأول)، ومن ثم تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات عنوان (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: ماهية السلطة التقديرية للقاضي

تعد السلطة التقديرية للقاضي من المبادئ الجوهرية في النظام القضائي، وهي تعني الحرية منحه الحرية في تكوين قناعته الشخصية من خلال ما يعرض عليه من أدلة، دون أن يكون ملزما بإتباع دليل معين دون سواه، كما تكمن أهمية السلطة في كونها تجسد مبدأ استقلال القاضي وتحقق العدالة الموضوعية، وهذا ما سنوضحه مفهوم السلطة التقديرية للقاضي (الفرع الأول)، ومبررات السلطة التقديرية للقاضي الجزائي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مفهوم السلطة التقديرية للقاضي

يظهر مفهوم السلطة التقديرية بوضوح في المسائل التي لا يوجد فيها نص قانوني صريح أو تكون النصوص عامة ومرنة، تتيح للقاضي اجتهاده الشخصي في فهمها وتطبيقها على وقائع الدعوى (أولا)، تعريف السلطة التقديرية الطبيعة القانونية للسلطة التقديرية (ثانيا)، الضوابط المتطلبة توافرها في القاضي الجزائي (ثالثا).

### أولاً: تعريف السلطة التقديرية

يرى فهد الكساسبة أن السلطة التقديرية للقاضي الجزائي تنحصر أساساً في الموازنة بين المصالح المتعارضة مصلحة الفرد في المحافظة على حقوقه وحرياته، ومصلحة المجتمع في صون أمنه ونظامه، وهذا ما ينبغي على القاضي الجزائي مراعاته عند النظر في الواقعة الجزائية المطروحة أمامه، وله في سبيل ذلك الإستعانة بكافة الوسائل التي من شأنها تشكيل قناعته، والوصول إلى الحقيقة وتطبيق العقوبة المناسبة<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حرية القاضي في استخدامه لسلطته التقديرية مقيدة، بوقائع الدعوى وبأدلة إثباتها، فالقاضي يؤسس حكمه بصورة حيادية من خلال ما يطرح عليه من وقائع بطريقة قانونية، آخذاً بعين الاعتبار جميع الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة ومرتكبها<sup>2</sup>.

ونجد أن السلطة التقديرية للقاضي هي في حقيقتها نوع من الاجتهاد يصدر منه، فلا تخرج أعمال السلطة التقديرية عن أن تكون اجتهاداً يجريه القاضي في التقدير الذي يحكم به، ويكون طريقاً للوصول للحكم الموافق للواقعة، كما عرفها البعض على أنها صلاحية يتمتع بها القاضي للقيام بعمله بالتفكر والتدبر بحسب النظر والمقايضة لإقامة شرع الله في الأمور المعروضة أمامه في جميع مراحلها<sup>3</sup>.

### ثانياً: الطبيعة القانونية للسلطة التقديرية

هناك اختلاف كبير بين الفقهاء حول الطبيعة القانونية للسلطة التقديرية للقاضي وخاصة في أنها تتعلق بالأهداف التي يهدف القانون إلى تحقيقها عن طريق العقوبة أم أنها تتعلق بالوسائل فمن يرى أن العقوبة هي وسيلة لتحقيق الدفاع الاجتماعي، يعتقد أن السلطة التقديرية تتعلق بالوسيلة ومن يرى أن العقوبة هي غاية في حد ذاتها يعتقد أن السلطة

<sup>1</sup> دليلة مباركي، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، مجلة الإجهاد القضائي، العدد الأول، 2004، ص 89.

<sup>2</sup> بن نوي حياة، بن قطابة مروة، دور القاضي في تجسيد الشرعية الجزائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص 14.

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص 89.

التقديرية تتعلق بالغاية، حيث نجد أيضا أن التقدير يتعلق بظروف مرتكب الجريمة، ذلك لأن الأثر القانوني لقاعدة التجريم يرتبط بشكل أساسي بالظروف الخاصة بالمجرم وأحواله، وهذا يعني أن القانون عند تطبيقه للعقوبة يراعي الجريمة كواقعة مادية وظروف مرتكبها، وأيضا ينصب هذا التقدير أيضا على القانون، باعتبار أن تطبيقه يدخل في صميم عمل القاضي، وذلك لأن القانون وإن عبر عن إرادة المشرع ضيق سلطة قاعدة التجريم (العقاب)، فإن عناصره المادية تتمثل في مجموعة وقائع نموذجية يفرضها القاضي ويترتب عنها حكما معيناً<sup>1</sup>.

نجد أيضا أن السلطة التقديرية هي رخصة ممنوحة بتطبيق العقوبة بين حد أعلى وأدنى لمراعاة لظروف المجرم والفعل المرتكب، وإذا انتقلنا للسلطة التقديرية للقاضي في تطبيق العقوبة، فيمكن القول بأن نشاط القاضي مقيد في تطبيقه للعقوبة في الحالات المحددة فالقانون ينظم نشاطه في هذا المجال بأن يفرض عليه إلزاما قانونيا ومحددا، وهو تطبيق العقوبة على المجرم، ولكن يترك له حد أعلى وحد أدنى مع تنوع في كمية العقوبة ونوعها كذلك، وفقا للتقدير الشخصي للقاضي المبني على أساس ظروف كل حالة فردية، ولو كان نشاط القاضي مقيدا لحدد القانون بدقة نوع وكمية العقوبة لكل جريمة على حدا، ما دام نشاط القاضي في تطبيق العقوبة لا يعتبر نشاط مقيدا على الأقل بالمعنى الدقيق<sup>2</sup>.

### **ثالثا: الضوابط المتطلبية توافرها قبل مباشرة القاضي الجزائي لسلطته التقديرية**

إن ممارسة القاضي الجزائي السلطة في تقدير الأدلة متوقف مبدئيا على تحقق ومراعاة ضوابط سابقة عن ممارسته لها، محصورة أساسا في ضابط انعقاد اختصاص نظر القاضي الجزائي الدعوى وضابط مشروعية الأدلة.

<sup>1</sup> بلعيد جميلة، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص حقوق، قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2017، ص 10 ومايليها.

<sup>2</sup> دليلة مباركي، المرجع السابق، ص 90.

أ. ضابط انعقاد اختصاص نظر الدعوى للقاضي الجزائي:

إذا كان الاختصاص هو إمكانية الفصل في القضية من طرف القاضي فإن اختصاصه متوقف على تصنيف المشرع للدعوى، وتوزيعه للجهات القضائية وتخويل كل منها النظر في مجموعة معينة من الدعوى، مراعيًا في ذلك عدة معايير أولها نوع الجريمة، وثانيها يتعلق بمكان ارتكاب الوقائع المجرمة أو القبض على مرتكبيها، وثالثها المعيار الشخصي الذي يتعلق بشخصية مرتكب الجريمة، ولقد ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار القواعد المنظمة لاختصاص القاضي الجزائي قواعد تنظيمية، في حين أجمع غالبية الفقه والقضاء على اعتبار أحكام الاختصاص في المواد الجزائية من النظام العام، سواء تلك التي تتعلق بالاختصاص الشخصي أو المحلي أو النوعي، لأنها وضعت لحماية المصلحة العامة بما فيها حماية حقوق الدفاع أو أي طرف آخر في الدعوى، ولضمان حسن سير مرفق القضاء الجزائي لذلك يجب على القاضي الجزائي فحص اختصاصه قبل الفصل في الموضوع<sup>1</sup>.

وأخيرا نخلص إلى أن القول إن ضابط الاختصاص يتيح للقاضي الجزائي أداء وظيفته القضائية كقاضي نزيه محايد يساوي في مجلسه بين أطراف الدعوى التي ينظرها، مع ضمان ممارسة سلطته التقديرية بشكل موضوعي متجردا من كل الأهواء والمصالح الشخصية كانت معنوية قصد الوصول إلى إنزال حكم قانوني على الوقائع التي ينظرها<sup>2</sup>.

ب. ضابط صحة الدليل:

إن إثبات عملية إجرامية تصبو إلى اليقين القضائي طبقا لمعيار الحقيقة الواقعية والشرعية، هذه العملية تقضي إن يكون الدليل مشروعا قابلا للتقدير، ولا يأتي ذلك إلا إذا تمت عملية الاستقصاء والحصول عليه، ومن ثم تم تقديمه إلى القاضي الجزائي بالطرق التي رسمها القانون والكفيلة بتحقيق توازن عادل ودقيق بين سلطة الدولة في العقاب وحق

<sup>1</sup> سنود مختار، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائي الجزائري في تقدير الأدلة، مجلة قانون النقل العدد 01 كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن احمد، وهران 2، 2018، ص 59.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 60.

المتهم في توفير الضمانات الكافية لاحترام كرامته الإنسانية، فسلطة القاضي الجزائي في الإثبات لا تعني أن يتم البحث عن دليل أو الحصول عليه بأية طريقة كانت، بل أن عملية البحث عن الأدلة واستقصائها يجب أن تراعى فيها الضمانات التي رسمها القانون وإلا تقرر بطلانها وبالتالي استبعادها، والآثار الناجمة عنها، وهذا ما أكدته المادة 160 من قانون الإجراءات الجزائية<sup>1</sup>.

حيث جاء نصها: "تسحب الأوراق من ملف التحقيق أوراق الإجراءات التي أبطلت وتودع لدى أمانة ضبط المجلس القضائي، ويحضر الرجوع إليها لاستتباط عناصر أو اتهامات ضد الخصوم في مرافعات وإلا تعرضوا لجزاء تأديبي بالنسبة للقضاة ومحاكمة تأديبية للمحاميين المدافعين أمام مجلسهم التأديبي"<sup>2</sup>.

### **الفرع الثاني: مبررات السلطة التقديرية للقاضي الجنائي**

للسلطة التقديرية للقاضي أهمية بالغة في تحقيق العدالة، إذ تمنح له لتمكينه من تفريد العقوبة بما يتلاءم مع ظروف الجريمة وملابسات الجاني، ولأن الجرائم لا تتشابه دائما في ظروفها أو دوافع ارتكابها، رأى المشرع ضرورة منح القاضي السلطة التقديرية، تمكنه من التعامل مع كل حالة على حدة، وكذلك تراعي الفروق الفردية بين الجناة وتسمح بتفريد العقوبة، وتجعل من القانون الجنائي أداة إصلاح بقدر ما هو وسيلة ردع.

وفي هذا الفرع سنناقش طبيعة الإثبات في المواد الجزائية (أولا)، طبيعة العلمية والدور الايجابي للقاضي الجزائي (ثانيا)، مجال السلطة التقديرية (ثالثا)، والاستثناءات الواردة على السلطة التقديرية للقاضي (رابعا).

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء عربوز، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائي، أطروحة نيل هادة دكتوراه، قانون منازعات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2017-2018، ص18.

<sup>2</sup> المادة 160 من قانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق.

### أولاً: طبيعة الإثبات في المواد الجنائية

يتسم الإثبات في المواد الجنائية بأنه لا يتعلق بإثبات وقائع مادية، وإنما يضاف إليها وقائع معنوية نفسية، كما أنه ليس متعلقاً بإثبات التصرفات القانونية، ويحتاط أطرافها بالأدلة المهيأة، فهي ليست عقدا يصاغ في تدوينه كما هو الحال في الإثبات المدني<sup>1</sup>. يتطلب كشف الحقيقة والوصول إليها في الجرائم الجنائية استخدام جميع وسائل الإثبات المتاحة، وهذا يعني أن الأضرار التي تسببها الجريمة لا تقتصر على المجني عليه فقط، بل تمتد إلى جميع أفراد المجتمع ولذلك يتم تخيل القاضي سلطة التقدير في هذا المجال<sup>2</sup>. ومن المهم أن يكون للقاضي سلطة التقدير في تقييم هذه الأدلة، لأنه يضمن عدم وقوع أخطاء في استخدامها، ويحمي حقوق الأفراد الشخصية فلهذا بات من الضروري ترك أمر تقدير الأدلة لمحض سلطة القاضي<sup>3</sup>.

### ثانياً: طبيعة العملية القضائية والدور الإيجابي للقاضي

إن ما يبرر منح السلطة التقديرية للقاضي الجنائي يعود إلى أن إدانة المتهم هو أمر خطير لأنه يؤدي إلى مجازاته في شخصه أو ماله أو الاثنين معا فيصيبه من هذا وذاك ضرر بالغ، وإن من مقتضيات ذلك وتحقيقاً للعدالة، وجب أن يكون ثبوت إسناد الفعل إلى المتهم مبنيًا على الجرم واليقين لا على الظن والإحتمال وهي نتيجة منطقية لمبدأ الشك يفسر لمصلحة المتهم، وحتى يتمكن القاضي من إدراك هذا اليقين الذي ينبغي أن يمنحه الوسائل ما يمكنه من الوصول إلى الحقيقة في الواقعة المطروحة عليه، ومنها حرته في تقدير الأدلة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أولاد يحي فريدة، أولاد هدار وصال، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2022-2023، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 15-16.

<sup>3</sup> قويدري ليندة، بوعبدلي تفاحة شهناز، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2023-2024، ص 14.

<sup>4</sup> بلعيد جميلة، المرجع السابق، ص 10.

#### رابعاً: مجال السلطة التقديرية للقاضي الجزائي

تعد السلطة للقاضي الجزائي من المبادئ الأساسية في النظام القضائي الجنائي، وتتمثل في تلك المساحة التي يمنح فيها القاضي حرية اتخاذ القرار وفقاً لظروف كل قضية، ووفقاً لقناعته الشخصية المبنية على ما يعرض عليه من أدلة ودفوع، وتمارس هذه السلطة في مراحل مختلفة من الدعوى الجنائية، سواء أثناء تقدير الوقائع، أو في تحديد الوصف القانوني للجرائم أو عند اختيار العقوبة وتقدير شدتها، كما إن مجالها واسع لا يتعلق فقط بمرحلة الدعوى بل تمتد إلى مرحلة التحقيقات وهذا ما سنناقشه في هذا الفرع.

إن في مجال السلطة التقديرية للقاضي الجزائي لا يتعلق فقط بمرحلتى الدعوى الجزائية من تحقيق ومحاكمة، بل يمتد إلى مرحلة التحريات الأولية، فالقاضي الجزائي عند نظره في الأدلة لم يلزمه المشرع إطلاق له العنان في الاستعانة بكل وسائل الإثبات، وفي أي مرحلة من المراحل للإثبات<sup>1</sup>.

وتخول مرحلة التحريات للنيابة العامة سلطة تقدير واسعة في اتخاذ القرار المناسب للدعوى الجزائية متابعة أو حفظاً، كما أن تكييف الوقائع وقف النصوص القانونية السارية المفعول لها أيضاً من صميم السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى الجزائية، أما مرحلة التحقيق فإنه قد أعطى فيها للقاضي التحقيق أيضاً السلطة التقديرية في تجميع الأدلة المفيدة في إظهار الحقيقة بالنسبة لوقوع الجريمة وإدانة المتهم، وفي النهاية حول لقاضي التحقيق السلطة المطلقة في اتخاذ ما يراه مناسباً من قرار، وإن كان الفقه قد وضع قرار قاضي التحقيق ليس كحكم القاضي الجزائي ذلك أنه إذا كان قاضي التحقيق قد بنى قراره على غلبة الظن، فإن القاضي الجزائي لا يبين حكمه إلا عند تيقن الإدانة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد محده، السلطة التقديرية للقاضي الجزائي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، 2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 28.

<sup>2</sup> مالكي إبراهيم الخليل، سلطة القاضي في تقدير الأدلة القولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019 ص 08.

يستطيع القاضي الجزائي بسلطته التقديرية أن يعيد تكييف الوقائع، وهنا كأنه إعادة نظر في تكييف النيابة، كما أنه يستطيع أن يقضي بالبراءة فيما أحيل له من طرف قاضي التحقيق، وهنا كأنه أيضا إعادة نظر في أمر الإحالة، وأساس ذلك كله هو مرحلة المحاكمة في المرحلة التصيرية بالنسبة للدعوى الجزائية، ومن ثم أعطى صاحبها ما لم يعطه غيره من صلاحيات وسلطات، والمطلع على النصوص 69،68،286 من قانون الإجراءات الجزائية، نجد أن هذه النصوص منحت سلطات مطلقة وواسعة للمخاطبين في اتخاذ أي إجراء يروونه ضروريا أو مناسبا لإظهار الحقيقة<sup>1</sup>.

#### **خامسا: الإستثناءات الواردة على السلطة التقديرية**

لقد أورد القانون بعض الاستثناءات التي تقيد نوعا ما حرية القاضي بالرغم من أن له الحرية الكاملة لتكوين قناعته الشخصية في قبول الأدلة التي يراها مناسبة، وإبعاد الأدلة التي يراها غير مجدية.

#### **أ. الاستثناءات الواردة على تحديد قيمة الأدلة**

هي الاستثناءات التي أوردتها المشرع على حرية القاضي الجنائي في التقدير ولا يجوز استعمال السلطة التقديرية للقاضي، منها ما تعلق بقيمة القرائن القانونية وهي التي تعتبر أثرا من آثار نظام الأدلة، وهي لا تتفق مع حرية القاضي الجنائي فهو ملزم بالحكم للقرائن القانونية القاطعة، ولا يحكم على غير مقتضاها، مثل حضور المتهم في حالة حضوره الاعتباري بقوة القانون، حيث جعل أيضا استثناء حجية بعض المحاضر المتعلقة بالمخالفات هذا ما نصت المادة 400 من قانون الإجراءات الجزائية عليه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد محده، المرجع السابق، ص28.

<sup>2</sup> حشمان هاشمي، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في تقدير الخبرة، مذكرة لنيل ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2019/2018، ص67.

ب. الإستثناءات التي ترد على حرية القاضي في الإثبات

الأصل أن القاضي الجزائي حر في أن يستمد قناعته من أي دليل يطمئن إليه، دون أن يتقيد في تكوين قناعته بدليل معين، وذلك لأن العبرة في المواد الجزائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وهذا ما صت عليه المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية: "يجوز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات ما عدا الأحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك"....<sup>1</sup>.

ونجد الاستثناءات في: حصر الأدلة في بعض الجرائم مثلا في إثبات جريمة الزنا فالأصل فيها كغيرها من الجرائم التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات، إلا أنه ولاعتبارات معينة فقد خص المشرع هذه الجريمة بقواعد إثبات خاصة إذ حدد أدلة الإثبات وأوردها على سبيل الحصر بحيث لا يجوز إثباتها إلا بطرق حددها النص دون غيرها، وهذا ما نصت عليه المادة 339 من قانون العقوبات، وعليه هذا الاستثناء راجع إلى أن الجريمة ذات طبيعة خاصة تتميز بها عن غيرها من الجرائم<sup>2</sup>.

يمكننا القول أنه صحيح للقاضي الجزائي الحرية في تقدير الأدلة واقتناعه الشخصي بها إلا أن المشرع قيد حريته.

ت. الاستثناءات الواردة على طبيعة الجريمة

وتتخصر هذه في صورتين أساسيتين هي إثبات جريمة الزنا والإثبات في المواد الغير الجنائية فإثبات جريمة الزنا صعب قيده المشرع الجزائي في تحديد أدلة معينة حددها في المادة 341 من قانون الإجراءات الجزائية وهي التلبس بفعل الزنا، الإقرار الكتابي والإقرار القضائي، فالتلبس بفعل الزنا ويستدل بأول دليل وهو المحضر الذي يحرره ضابط الشرطة في حالة تلبس، ويكون قد شوهد الجاني في ظروف لا تدع مجال للشك، والاعتراف الكتابي الصادر عن المتهم يكون في جو بعيد عن الإنفعالات النفسية، وبمعزل عن الشرطة

<sup>1</sup> أولاد يحي فريدة، أولاد هدار وصال، مرجع سابق، ص64.

<sup>2</sup> المادة 341 من قانون العقوبات، مصدر سابق.

والقضاء، أما فيما يخص الإثبات في المواد الغير الجزائية يكمن في القضايا والمرافعات غير الجنائية كالمنازعات التجارية أو المدنية المرتبطة أساسا بالمواد الجزائية<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات**

يخضع تقدير دليل الطب الشرعي لسلطة القاضي التقديرية، إذ لا يعد دليلا قاطعا بحد ذاته، بل يقيم في ضوء ظروف القضية وملابساتها ومدى انسجامه مع بقية الأدلة المقدمة، وهنا يبرز دور القاضي الجزائي في الموازنة بين اعتبارات الشرع والقانون، وسنفضل في هذا المطلب تقدير القاضي الجنائي للطب الشرعي كدليل للإثبات مفهوم دليل الطب الشرعي (الفرع الأول)، وتقدير القاضي الجنائي لدليل الطب الشرعي (الفرع الثاني).

### **الفرع الأول: دليل الطب الشرعي**

نظرا لتطور الجرائم وتفرعها كذلك تطورت وسائل الإثبات فيها حيث أن للقاضي الرجوع إلى وسائل حديثة للتحقيق والإثبات في الجرائم من وسائل الطب الشرعي من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الإثباتات، فيعتبر دليل الطب الشرعي وسيلة هامة في الإثبات الجنائي حيث يكشف وبدقة عن الغموض الحاصل في بعض القضايا، ولكن للقاضي الحرية في تقدير وتقييم هذا الأخير، وتكييف هل هو كافي للإثبات أم لا؟، وهذا ما سنناقشه في هذا الفرع، قيمة الدليل الطبي الشرعي (أولا)، تقدير القاضي لدليل الطب الشرعي كدليل للإثبات (ثانيا)، حرية القاضي في الاقتناع بالدليل (ثالثا)، أثر دليل الطب الشرعي (رابعا)، الرقابة على السلطة التقديرية للقاضي الجنائي (خامسا).

### **أولا: تعريف دليل الطب الشرعي**

حسب تعريف خبراء العلوم الجنائية هو البرهان القائم على المنطق والعقل في إطار الشرعية الإجرائية لإثبات صحة افتراض أو لرفع درجة اليقين الإقناعي في واقعة محل الاختلاف، وأيضا هو الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة المتعلقة بوقائع

<sup>1</sup> حشمان هاشمي، مرجع سابق، ص 69.

المعروضة عليه لإعمال حكم القانون فيها، أما القضاء الجزائي فعرفه على أنه كل وسيلة يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة المتعلقة بوقائع الجريمة بهدف تطبيق للقانون، وما يهمننا هو الدليل العلمي الذي يعد من الأدلة الجنائية التي تؤدي إلى كشف الجريمة وجلاء الغموض الذي يكتنفها، وهو نتيجة للخبرة التي يبديها الطبيب الشرعي أو أهل الخبرة<sup>1</sup>.

### **ثانياً: أهمية دليل الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**

تنقسم أهمية دليل الطب الشرعي في كل مرحلة من مراحل التحقيق.

#### **أ. أهمية دليل الطب الشرعي في التحقيق الأولي:**

يكتسي الدليل الطبي الشرعي في هذه المرحلة أهمية بالغة لأنه يجمع فيها، فهو الذي يساعد على إثبات وقوع الجريمة وظروفها، بالإضافة إلى دوره في إثبات نسبتها إلى شخص معين من جهة ومن جهة أخرى التعرف على الضحية، وسواء انطلق من شكاوي والبلاغات عن وقوع الجريمة المقدمة لرجال الضبطية القضائية أو ما يعرف بحالة التلبس، فإن دور الطبيب الشرعي بما يقدمه من دليل يبقى أساسياً، ولكن الإختلاف يكمن في إن المشرع لم ينص على استعانة رجال الضبطية القضائية بالأدلة الطبية في الحالة الأولى ولكن ليس هناك ما يمنعه من ذلك، أما في حالة التلبس فمن صلاحيات ضابط الشرطة القضائية تسخير الخبراء في المجال الطبي الشرعي<sup>2</sup>.

#### **ب. أهمية الدليل الطب الشرعي في مرحلة المحاكمة**

إذا كان للدليل الطب الشرعي مساهمة مباشرة في التأثير على جهات المتابعة والتحقيق لدرجة أنه قد يصل أحيانا إلى حد إلغاء السلطة التقديرية لهذه الأخيرة، لما يتسم به من دقة وموضوعية، فإنه وأمام قاضي الحكم يشكل هذا الدليل عاملاً أكثر تهديد لمبدأ حرية القاضي في تكوين اقتناعه الشخصي، ذلك أن طبيعته العلمية البحتة قد تجعل القاضي عاجزاً حتى على تكييفه ومناقشته باعتباره وسيلة إثبات، مما قد يساهم في تقليص سلطته التقديرية، وهنا

<sup>1</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، ص 47.

<sup>2</sup> بن دبكة وليد، المرجع السابق، ص 74.

يجد نفسه أمام خيارين فإما أن يلغي قناعته الشخصية أو يسلم لما خلصت إليه نتائج الخبرة الطبية الشرعية، أو يستبعد الأخذ لهذه الأدلة حتى إن كانت قطعية وباتة<sup>1</sup>.

### **الفرع الثاني: تقدير القاضي لدليل الطب الشرعي كدليل للإثبات**

يعتبر الدليل الطب الشرعي أحد أهم العلوم المساعدة في مجال العدالة، حيث يساهم بشكل كبير في الكشف عن الحقيقة وتقديم أدلة علمية، التي تعين القاضي على كشف الغموض، وهذا ما سنناقشه في هذا الفرع قيمة الدليل الطبي الشرعي أمام القاضي (أولاً)، تقدير القاضي لدليل الطب الشرعي (ثانياً)، أثر الدليل الطبي الشرعي على اقتناع القاضي الجنائي في مرحلة الحكم (ثالثاً)، الرقابة على سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة (رابعاً).

#### **أولاً: قيمة الدليل الطبي الشرعي أمام القاضي:**

للقاضي الجنائي الحق في تقييم وتقدير ما يطرحه أمامه الطبيب الشرعي من عمله كتقارير وشهادات طبية، في حالة عدم اقتناعه بدليل، فيمكنه تعيين طبيب آخر خبير في مراحل سير الدعوى وهذا ما سنتناوله.

#### **أ. الدليل الطبي الشرعي في مرحلة البحث والتحري:**

وفي هذه المرحلة يكتسي الدليل الطبي الشرعي أهمية بالغة نظراً للمرحلة المبكرة التي يجمع فيها أي مباشرة بعد وقوع الجريمة، ونظراً للطابع المؤقت لبعض الأدلة الطبية الشرعية القابلة للزوال أو التغيير الزمني، فيتلقى ضباط الشرطة القضائية الشكوى والبلاغات عن وقوع جريمة، فيقوموا بالإجراءات البحث والتحري، ولهم الحق في الإستعانة بأهل الخبرة الطبية الشرعية لتحري تقرير يعد بمثابة دليل طبي شرعي في مرحلة التحقيق الأولي ويستعين به القاضي على وجه الاستدلال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن دبكة وليد، المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup> نصري عبد القادر، مرجع سابق، ص 52.

طبقا للمواد من 212 إلى 238 من قانون الإجراءات الجزائية فإن الأدلة التي يمكن للقاضي الاستناد عليها في الكشف عن الجريمة هي: الاعتراف، المحررات، الخبرة الشهادة والمعينة، وبالرغم من أن دليل الطب الشرعي من الأدلة التي بالت في الاعتماد عليها في الإثبات الجنائي واضحا في الآونة الأخيرة، نظرا لدقة وقطعية نتائجها إلا أن هذه النتائج لم تشفع له أن يحظى بمعاملة تفضيلية من طرف المشرع، فقد أخضع المشرع الجزائري دليل الطب الشرعي إلى مبدأ حرية القاضي الجنائي في الإثبات<sup>1</sup>.

### **ب. دليل الطب الشرعي في مرحلة التحقيق الابتدائي**

تستغل جهات التحقيق القضائي الأدلة التي تم جمعها من خلال مرحلة البحث والتحري التي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية مع تعزيزها بأدلة قضائية جديدة وما يهم قاضي التحقيق في هذه المرحلة من أدلة هو البحث عن أدلة الاتهام وأدلة النفي، إذا فلدليل الطبي الشرعي أهمية بالغة في نفي التهمة عن الأشخاص الذين اشتبه بهم في القيام بالجريمة من جهة، ومن جهة أخرى له أهمية في إثبات التهمة على مرتكبي الجريمة، ويخضع هذا الدليل إلى مبدأ المواجهة أي يتم مواجهة الأطراف بالأدلة وتلقي أوجه دفاعهم أو ملاحظتهم، كما يخضع هذا الدليل أيضا إلى مبدأ حرية الإثبات الذي كرسه المشرع الجزائري في نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائي<sup>2</sup>.

### **ت. الدليل الطبي الشرعي في مرحلة المحاكمة**

إن التقرير الذي ينجزه الطبيب الشرعي يعد كدليل إثبات قوي خاصة في جرائم المشكلة جنائيات وجنح، فمثلا: جريمة قتل طفل حديث العهد بالولادة فالتقرير هنا هو الذي يظهر إن كانت الوفاة طبيعية أم لا، أي هل الطفل ولد حيا ثم توفي أم قامت الأم بأعمال مادية لقتله<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> دلالة وردة، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup> فريدي إيمان، مرجع سابق، ص 83.

<sup>3</sup> نصري عبد القادر، مرجع سابق، ص 52.

### ثانيا: تقدير القاضي لدليل الطب الشرعي

للقاضي الجنائي الحرية المطلقة في تقدير دليل الطب الشرعي واعتماده كدليل لحل بعض القضايا، ويكتسب الدليل في المادة الجزائية طابعا في منتهى الأهمية، وتتوقف عليه أحيانا إدانة المتهم أم تبرئته، والأدلة متعددة الأصناف فمنها أدلة الاتهام ومنها أدلة النفي هذا حسب وظيفتها ومنها الأدلة الكاملة والأدلة المكملة من حيث قيمتها في الإثبات ورغم هذا التعدد فالمتفق عليه إن للأدلة هدف مشترك، بحيث تؤدي جميعها للحقيقة والتعرف على الجاني وإثبات الواقعة بالحجية والبرهان، كما يكتسي دليل الطب الشرعي أهمية بالغة لأنه يساعد على إثبات وقوع الجريمة وظروفها، بالإضافة إلى دوره في إثبات نسبتها إلى شخص معين من جهة ومن جهة أخرى التعرف على الضحية، ورغم كل هذا فإن المشرع الجزائري لم يحدد إجراءات البحث عن الدليل الطبي الشرعي ولم يحطه لضمانات كما انه لم يجعل له قيمة قانونية تفضله عن باقي الأدلة الأخرى، وبالنسبة لاحتياال المجرمين على القضاء والقانون بارتكاب الجرائم بطرق ذكية مع استعمال أحدث الوسائل التكنولوجية لطمس آثار الجريمة كأخذ عينات من أشخاص أبرياء وتركها في مكان وقوع الجريمة تهربا من الإدانة وهذا ما جعل المشرع الجزائري يخضع لنوع من السلطة التقديرية وحرية اقتناع القاضي في الأخذ بالدليل الطب الشرعي<sup>1</sup>.

### ثالثا: حرية القاضي الجزائي في الاقتناع بالدليل الطبي الشرعي

يتضح أن للدليل الطب الشرعي دور بالغ الأهمية في الإثبات الجنائي إلا أن للقاضي الجنائي الحرية في تقدير هذا الأخير، فسنتناول حرية القاضي في تقديره، والقيود الواردة على حريته في تقدير الدليل الطب الشرعي في الإثبات.

<sup>1</sup>محمدي سامية، حمليل صالح، تقدير القاضي الجزائي للخبرة المنجزة من الطبيب الشرعي، مجلة أفاق للعلوم، العدد04، 2021، ص 397.

### أ. حرية القاضي في تقدير الدليل الطبي الشرعي

المبدأ أن القاضي كامل الحرية في الأخذ بالدليل متى اطمأن وجدانه، ويمكن استبعاد الدليل في حالة عدم اقتناعه، وإن كان المشرع الجزائري في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية قد فتح باب أمام القاضي الجزائي للأخذ بكل الوسائل التي تساعده في تكوين اقتناعه الشخصي، إلا أن هذا الاقتناع أصبح مهددا بالزوال، ويرجع القوة الثبوتية للأدلة العلمية، وهذا ما تتميز به من دقة وموضوعية وما توفره للقاضي من نتائج في غاية الدقة، الأمر الذي ساهم من جهة في تقييد حرية القاضي في تكوين قناعته الشخصية<sup>1</sup>. ومهما اتسعت السلطة التقديرية للقاضي في رقابة تقرير الخبير فإن لها حدودها، فالقاضي لا يستعمل هذه السلطة تحكما وإنما يتحرى بها عن مدى جدية التقرير ومقدار ما يوحى به من ثقة، ويتبع في ذلك أساليب الاستدلال المنطقي التي يقرها العلم، ويجري بها العمل القضائي، ومن أهم الضوابط التي تعين القاضي على صواب استعمال سلطته أنه إذا كانت الدعوى أدلة إثبات أخرى كالشهادة والاعتراف فإن عليه أن يستعين بها لتقدير قيمة تقرير الخبير<sup>2</sup>.

ومن الناحية العلمية كثيرا ما يجد القاضي نفسه مضطرا إلى الأخذ بالدليل الطبي الشرعي لما له من قوة وحجية، فليس له القدرة على مناقشة الدليل العلمي أو الطبي الشرعي لعدم تحكمه في هذا المجال من المعرفة، ومن هنا القاضي لا يمكنه توقيع الجزاء على المتهم الذي ارتكب الجريمة إلا بعد معرفة من خلال تقرير طبي شرعي أن هذا القتل قد تم عن قصد أو عن خطأ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شريفي صونيا، قاسمي حياة، القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مجال الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 79.

<sup>2</sup> شريفي صونيا، قاسمي حياة، المرجع السابق، ص 79.

<sup>3</sup> ناصري عبد القادر، مرجع سابق، ص 55.

ب. القيود الواردة على حرية القاضي الجزائي في تقدير دليل الطب الشرعي

إن الأصل العام هو أن الجرائم باختلاف أنواعها جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية وذلك أن العبرة في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي الجنائي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي الدليل يرتاح إليه واستبعاد ما لم يطمأن له ووزن قيمة كل دليل ووزن كل دليل على حدى وتنسيق بين الأدلة التي قدمت إليه استخلاص نتيجة منطقية من هذه الأدلة مجتمعة ومتساندة التي تتمثل في تقرير البراءة أو الإدانة، وهذا ما نصت عله المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية، إلا أن هناك حالات معينة يفقد أثناءها القاضي الجزائي حريته في الإثبات، وفي تكوين اقتناعه الشخصي حيث يصبح بذلك مقيدا بأدلة معينة يحددها له القانون مسبقا، كما هو عليه الحال في نظام الأدلة القانونية والإثبات المقيد<sup>1</sup>.

فهذه الحالات في الاستثناءات أو القيود التي ترد على مبدأ الإقتناع الشخصي، وقد تتمثل في بعض الأحيان رجوعا إلى النظرية المدنية في الإثبات فتشكل بذلك قيودا على استقلال نظرية الإثبات الجزائي، حيث خرج المشرع الجزائري عن هذا المبدأ مسبقا الدليل المقبول لإثبات جرائم معينة، وذلك في المادة 341 من قانون العقوبات التي تحدد طرق معينة للإثبات في جريمة الزنا<sup>2</sup>.

ثالثا: أثر الدليل الطبي الشرعي على اقتناع القاضي الجنائي في مرحلة الحكم

إن أثر الدليل الطبي الشرعي على اقتناع القاضي الشخصي في مجال الإثبات يظهر أكثر في جانبه المتعلق بإثبات وقوع الجريمة بعناصرها القانونية أكثر من الجانب المتعلق بإسناد هذه الوقائع إلى المتهم إذ وفي الجانب الأول مثلا، قد يصعب بل يستحيل على قاضي الحكم في بعض الحالات الفصل في مسألة توافر الأركان المشكلة للركن المادي للجريمة في غياب الإستعانة بخبرة طبية شرعية، كما هو الشأن في جريمة التسميم التي تقتضي وجوبا

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص77.

<sup>2</sup> ناصري عبد القادر، المرجع السابق، ص78.

أن يتم مناولة المجني عليه مادة من شأنها أن تؤدي إلى وفاته عاجلا أم آجلا، وبالتالي هنا الخبرة الطبية الشرعية قد تكون الدليل الوحيد لا سيما إذا كان الجوهر السام من النوع الغازي، إلا وأنه بالرغم من لهذه الأدلة عمليا من أهمية فإنها لم تشفع لها في أن تحظى بموقع مواز لأهميتها العلمية في الإثبات الجنائي، وهذا ما نلاحظه نظريا باستقراءنا لأدلة الإثبات المعتمدة من طرف المشرع الجزائري الذي جعل الخبر الطبية الشرعية ذات قيمة قانونية مساوية لباقي الأدلة<sup>1</sup>.

نظرا لأثر الدليل الطبي الشرعي حيث يتخذ كسند له يوجه قناعته في إصدار الأحكام القضائية الصائبة لتكريس تحقيق العدالة، لذلك أصبح اللجوء إلى دليل الخبرة ضرورة لا بد منها وأمرًا حتميا على القاضي، إذا اعترضت مسائل فنية لا تدركها معارفه، لأنها تتحكم في قناعته الشخصية عند إجابته عن الأسئلة المطروحة إيجابا أم سلبا، ويمكننا القول أنه يجب على القاضي إسنادا لمعايير المنطق والعقل أن يتحكم في حكمه إليها إلى الاعتماد على دليل الطب الشرعي كدليل للإثبات<sup>2</sup>.

#### **رابعا: الرقابة على سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة**

سننظر إلى كيف تتم الرقابة على سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة.

##### **أ. الرقابة على إيراد مضمون الأدلة:**

في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري لقد نص ف المادة 314 فقرة 1 و 6 والمادة 379 على وجوب تبيان الأدلة في حكم، فينبغي سرد مضمون الدليل بطريقة شاملة فلا يكفي مجرد الإشارة العابرة أو التتويه عنه فالقاضي ملزم بتوضيح مضمون الأدلة التي بنى وأسس عليها حكمه، فيجب أن يكون هذا التأسيس أو التوضيح شاملا ومفصلا، حيث يظهر تفصيله وسرده لهذه الأدلة ومضمونها على أنها أدت إلى إثبات الواقعة التي إقتنع بها في حكمه، مثلا إذا اسند القاضي إلى اعتراف المتهم في إدانته فإنه يتعين عليه أن يذكر في

<sup>1</sup> باعيز أحمد، المرجع السابق، ص 92.

<sup>2</sup> بن عمارة شرهان، المرجع السابق، ص 110.

حكمه نص هذا الاعتراف، أو يحدد الوقائع التي انصب عليها الاعتراف، ويقرر من هذه الوقائع هي التي تقوم من خلالها أركان الجريمة وبالتالي المسؤولية عنها، فإذا اقتصر الحكم على مجرد ذكر الدليل دون إيراد محتواه كان مشوباً بالقصور في التسبيب، كما قضت الغرفة الجنائية بأنه: "يكون مشوباً بعيب القصور في التعليل ويتعين نقض قرار الإدانة الذي يكتفي بالقول بأن المتهم اعترف بالأفعال المنسوبة إليه دون بيانها، وتحديد الجريمة حتى يتمكن المجلس من ممارسة حقه في الرقابة"<sup>1</sup>.

### **ب. الرقابة على منطقية التقدير وعدم تناقض الأدلة**

وفي هذا النوع من الرقابة يعتمد القاضي على المنطقية باستعمال العقل بعيداً عن العواطف، فالرقابة على منطقية التقدير لأدلة الإثبات الجزائية تعتبر المجال الطبيعي الذي تمارس فيه المحكمة العليا رقابتها على سلطة القاضي الجزائي في تقديره للأدلة بمعاينتها وملاحظتها سلامة التقدير، وذلك من خلال استخلاص القاضي للنتائج التي أثبتتها في حكمه، وإذا كان هذا الاستخلاص سليماً ومتفقاً مع حكم العقل والمنطق، فلا رقابة في هذا المجال، ولكن ليس من مقتضى الرقابة على منطقية التقدير الأدلة أن تدخل المحكمة العليا في تصوير الواقعة أولاً تعتد بتقدير دليل قام به قاضي الموضوع أو تتدخل في قناعته القضائية، وهذه الرقابة يقصد من ورائها ممارسة المحكمة العليا رقابتها على سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة<sup>2</sup>.

### **ت. الرقابة على الخطأ في الإسناد**

يقصد بالخطأ في الإسناد أن تبني المحكمة حكمها على دليل لم يطرح في الجلسة، أو على أقوال شاهد لم تسمعه، أو اعتراف متهم لم يصدر منه، أو معاينة لم تسفر عما نسبته المتهم إليها وفي الجملة كلما استند الحكم إلى واقعة جوهرية إعتبرتها المحكمة صحيحة

<sup>1</sup> غربي رابح، بودريسي عبد الحكيم، السلطة المقيدة للقاضي الجزائي في تقدير الأدلة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، 2020/2019، ص 61.

<sup>2</sup> بن دماش منصور، سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة وفق التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستعانم، 2023/2022، ص 62.

قائمة، وهي في الأساس لا وجود لها، وبالتالي يكون منطق المحكمة غير صحيحا، ووجه العيب هو الخطأ في الإسناد، وهذا يؤدي في النهاية إلى إيصال الحكم لعدم توفره على أسباب واقعية وحقيقية، وختاما لذلك يمكننا القول أنه ترد على القاضي الجنائي رقابة في مجال تقدير الأدلة في الإثبات الجنائي، ومن ثم عليه احترام المبادئ التي حددها المشرع عند ممارسة هذه العملية، حتى يكون الحكم الذي أصدره صائبا وإلا تعرض للنقض<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> غربي رابح، بودريسي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 62.

## ملخص الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف لأنه الطب المناسب للكشف والتفصيل في الجرائم بصفة عامة التي لا تكون فيها الوفاة طبيعية، فنجد مساهمته الكبيرة في جريمة القتل العمد وجريمة التعذيب ليبين المرتكب الفعلي لها، وبالإضافة إلى أن هذا الطب يساعد في الفحص والتحري في الجرائم الجنسية والتي خصصناها في جريمة الاغتصاب وجريمة التحرش الجنسي، ليقوم أخيرا في إدراج ما توصل إليه في تقرير يمنحه إلى القاضي فيكون دليلا في مواجهة المتهم، ولهذا الدليل حجيته في الإثبات الجنائي وللقاضي السلطة التقديرية ممنوحة له في التعامل مع الدليل، بالإضافة إلى القيود الواردة على السلطة الممنوحة له والتي تنحصر في جريمة الزنا وجريمة الإثبات في المواد الجنائية.

خاتمة

## خاتمة

وفي الختام يتبن لنا أن الطب الشرعي يلعب دورا محوريا في المنظومة الجنائية، إذ يعد أداة فعالة لكشف ملبسات الجرائم وتحديد الحقيقة العلمية التي تسهم في إحقاق الحق وإقامة العدالة، فمن خلال فحص الأدلة البيولوجية والآثار الجسدية، يستطيع الطب الشرعي إن يقدم معلومات دقيقة تدعم التحقيقات.

كما إن التطور المستمر في هذا المجال يعزز من قدراته على مواكبة أساليب الجريمة الحديثة في إثبات بعض الجرائم المستترة، ومن هنا تبرز ضرورة تكثيف التعاون بين الجهات القضائية والطبية لتحقيق الفعالية المرجوة في مكافحة الجريمة.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج الآتية:

- ✓ الطب الشرعي أصبح محور اهتمام الباحثين والمختصين منذ القدم إلى وقتنا الحالي، عبر مجالاته المختلفة والتي أهمها الطب الشرعي الجنائي.
- ✓ أهم المجالات التي يختص فيها الطب الشرعي هي الجرائم التي تكون الوفاة فيها مشبوهة فترك الآثار التي يستمد الطبيب الشرعي منها بناءه للتوصل للحقيقة.
- ✓ للقاضي السلطة التقديرية في تقديره لدليل الطب الشرعي وتكون بمبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه الشخصي.
- ✓ للقاضي السلطة في تقدير الدليل ولكن ترد عليها استثناءين: جريمة الزنا، والإثبات في المواد الجزائية.

ومن بين الإقتراحات والتوصيات التي توصلنا إليها:

- ✓ تعزيز التوعية الدينية بتنظيم حملات توعية في المساجد والمدارس للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.
- ✓ إدماج التربية الجنسية الشرعية في المناهج التعليمية.
- ✓ رغم التعديلات التي مست جريمة التحرش إلا أنه لم ينضر إلى جريمة التحرش عبر الانترنت.
- ✓ في ما يخص تنفيذ عقوبة الإعدام بالنسبة لجريمة القتل العمد فهي لا تطبق في الواقع فللحد من هذه الجرائم لابد من تطبيق العقوبة بحد ذاتها.
- ✓ تشديد عقوبة على مرتكب جريمة التعذيب بأشد العقوبات لما يخلفه من آثار نفسية وجسدية التي ترافقه طول حياته.

**المصادر**

**والمراجع**

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

النصوص القانونية

1. الأمر رقم 23-13 المؤرخ في 05-08-2023 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-154 المؤرخ في 08-06-1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج. ر.ج ، العدد 51.
2. قانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 90-17، المؤرخ في 31-07-1990.
3. قانون العقوبات رقم 66-156، المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06، المؤرخ في أبريل سنة 2024، ج.ر.ج، العدد 30.
4. قانون رقم 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، بالقانون رقم 22-16، المؤرخ في 20 يوليو 2022، ج.ر.ج، العدد 49.

ثانياً: المراجع

أ. الكتب:

1. جندي مالك، الموسوعة الجنائية، عقوبة-قتل وجرح وضرب، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار الإحياء التراث العربي، بيروت، 1942.
2. حسين على شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، بيروت، لبنان.
3. رجاء محمد عبد المعبود، مبادئ الطب الشرعي والسموم لرجال الأمن والقانون، الطبعة الأولى، الرياض، 2012.
4. علاء زكي، الأدلة الجنائية في الطب الشرعي المعاصر، الطبعة الأولى دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.

5. منصور عمر معاينة، الطب الشرعي في خدمة الأمن، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

ب. المقالات العلمية

1. أمال نايف، تطور الركن المادي لجريمة اغتصاب قاصر في التشريع الجزائري، مجلة العلوم السياسية، المجلد 33، العدد 04، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، 2022.

2. بن ساحة يعقوب، بن أخضر محمد، دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية، مجلة السياسة العالمية، العدد 2-2021.

3. باعزير أحمد، الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، 2017.

4. تيزي عبد القادر، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 02، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2021.

5. حمادو حنان، النظام القانوني للطب الشرعي في الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 02، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر جوان 2021.

6. دلال وردة، الطب الشرعي، ودوره في إثبات جرائم العنف، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 02، 2022.

7. ريطاب عز الدين، أصناف الخبرة الطبية في الممارسات الجزائرية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، 2021.

8. راسي حليم، إشكالية التكييف والعقوبة في جريمة هتك العرض في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05.

9. رشيد بن فريحة، الإشكالات النظرية والعلمية لجريمة الإغتصاب في التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 09، العدد 01، 2023.

10. سقني صالح، دبداش عبد الرؤوف، المساءلة الجزائية عن جريمة التعذيب، مجلة العلوم السياسية، المجلد 20، العدد 2020، 02.
11. عمراني كمال الدين، النظام العقابي لجريمة القتل العمدي في التشريع الجزائري والتشريع الإسلامي، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 02، 2024.
12. عبد الحكيم مبروكي، جيلالي بوسحبة، الخبرة الطبية القضائية في دعاوى المسؤولية المدنية للطبيب، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022.
13. فاطمة خوجة، جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 08، العدد 01، 2022.
14. محمد الصالح قروي، التزام الطبيب بإعلام المريض: بين النص والتطبيق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 02، 2019.
15. محمدي سامية، حمليل صالح، تقدير القاضي الجزائري للخبرة المنجزة من الطبيب الشرعي، مجلة أفق للعلوم، العدد 04، 2021.

ت. الأبحاث الجامعية

✓ أطاريح الدكتوراه

1. فاطمة الزهراء عربوز، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائري، أطروحة نيل هادة دكتوراه، قانون منازعات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي إلياس سيدي بلعباس، 2017-2018.

✓ رسالات الماجستير

1. مالك نادي سالم صبارنة، دور الطب الشرعي والخبرة الفنية في إثبات المسؤولية الجزائية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

### ✓ مذكرات ماستر

1. أولاد يحيى فريدة، أولاد هدار وصال، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2022-2023.

2. بلعيد جميلة، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص حقوق، قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

3. بن نوي حياة، بن قطابة مروة، دور القاضي في تجسيد الشرعية الجزائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

4. بشقاوي منيرة الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015.

5. بن عمارة شهران، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2023.

6. بلال تمار، دور الطب الشرعي في تحقيق العدالة الجنائية، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ميله، 2019.

7. بن دبكة وليد، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، 2017.

8. بن نوي حياة، بن قطابة مروة، دور القاضي في تجسيد الشرعية الجزائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.
9. بلعيد جميلة، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص حقوق، قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016-2017.
10. بوطيمة عبد الناصر، الجرائم الأخلاقية في القانون الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2010.
11. بن حليلة حسينة، جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2014-2015.
12. حشمان هاشمي، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في تقدير الخبرة، مذكرة لنيل ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، 2018-2019.
13. دزايت زهرة، حجية الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2013-2014.
14. زريعة فايزة، جريمة الاغتصاب بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، دراسة مقارنة، مذكرة نيل شهادة ماستر، أحوال شخصية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة، 2014.
15. شريفي صونيا، قاسمي حياة، القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مجال الاثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلو محند اولحاج، البويرة، 2018-2019.
16. عبد الكريم خيرة، جريمة التعذيب في التشريع الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر، قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2018.

17. غربي رابح، بودريسي عبد الحكيم، السلطة المقيدة للقاضي الجزائري في تقدير الادلة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، 2019-2020
18. فليح كمال محمد عبد المجيد، المسؤولية التأديبية للطبيب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون صحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي إلياس سيدي بلعباس، 2019-2020.
19. فريدي إيمان، مذكرة نيل شهادة ماستر قانون جنائي والعلوم الجنائية، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة، 2021.
20. قلال حياة، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021.
21. قويدري ليندة، بوعبدلي تفاحة شهناز، ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2023/2024.
22. كركازي محمد، جريمة القتل بين التشريع الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر، علم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، 2015/2016.
23. لعلاو غزلان، سعدي مريم وفاء، مكافحة جريمة التعذيب في التشريع الجزائري والدولي، مذكرة نيل شهادة الماستر، قانون جنائي وعلوم جنائية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سكيكدة، 2023.
24. لعمور بن هني، خياط أبو القاسم، دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2019.

25. لقرون وفاء، بندوي عائشة، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مهن قانونية وقضائية، جامعة محمد الصدي، جيجل، 2023.
26. مروة ثليب، ياسمين مخناش، حجية تقرير الخبرة الطبية في الإثبات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2023.
27. مالكي إبراهيم الخليل، سلطة القاضي في تقدير الأدلة القولية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، 2020.
28. ملياني حفيظة، الطب الشرعي في القانون الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020.
29. محمد اتني فطيمة الزهراء، مشري نبيلة، جريمة التحرش الجنسي في ظل القانون 15-19 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي ، 2019.
30. هناء عدوم، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي، 2014-2015.

الملاحق

**Unité Des Urgences Médico- Judiciaires**

**Service de Médecine Légale**

**CERTIFICAT MEDICAL D'EXAMEN DE VICTIME  
DE VIOLENCE SEXUELLE**

N° :

Nous soussignés Dr .....

Agissant sur réquisition N° : ..... du .....

De Monsieur : ..... officier de la police judiciaire de la  
.....

A l'effet d'examiner la nommé : .....

Agée de ..... ans.

## **EXPLORATION CLINIQUE**

***L'interrogatoire sur les faits nous apprend que :***

*Il s'agit de la nommée ....., âgée de ..... ans, demeurant à ..... sans profession. Le ....., elle aurait été retrouvée par les éléments de police avec un adulte de sa connaissance dans un appartement à .....*

*L'intéressée rapporte la notion de .....*

**1. Examen gynécologique :** *praticqué en position gynécologique a objectivé :*

- *un hymen de forme annulaire et intègre*

**2. Examen anal :** *praticqué en position génu-pectorale a objectivé :*

- *La marge anale saine.*
- *le sphincter anal est tonique.*

**3. Blessures associées :**

- *L'examen somatique de ce jour ne retrouve aucune trace de violence sur l'ensemble du corps*

## **CONCLUSION**

*Il ressort des éléments médicaux d'information et d'appréciation dont nous disposons que :*

- 1) La nommée ..... est **VIERGE** au sens médical du terme.*
- 2) La marge anale est saine.*
- 3) Des prélèvements d'écouvillonnage et une saisine de son sous vêtement ont été fait et remis aux éléments de police, adressés au laboratoire de police scientifique.*

*Rapport établi au service de médecine légale le ..... et remis à l'autorité requérante.*

**LE MEDECIN EXPERT**

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	الإهداء
أ-د	مقدمة
<b>الفصل الأول:</b> <b>الإطار المفاهيمي للطب الشرعي</b>	
07	المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي
07	المطلب الأول: مفهوم الطب الشرعي
07	الفرع الأول: تعريف الطب الشرعي
09	الفرع الثاني: أهمية وأقسام الطب الشرعي
13	المطلب الثاني: الطب الشرعي في القانون الجزائري
13	الفرع الأول: مفهوم الطبيب الشرعي
18	الفرع الثاني: تنظيم مهنة الطب في الجزائر
26	المبحث الثاني: مكانة الطب الشرعي في المنظومات وكيفية اتصاله بالقضاء
26	المطلب الأول: مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية والتعليمية
27	الفرع الأول: مكانة الطب الشرعي في المنظومة الإستشفائية
28	الفرع الثاني: مكانة الطب الشرعي في المنظومة التعليمية
28	الفرع الثالث: المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية
30	المطلب الثاني: كيفية اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء .
30	الفرع الأول : التسخيرة الطبية
36	الفرع الثاني: الخبرة الطبية
46	ملخص الفصل الأول

الفصل الثاني:	
مجالات الإثبات بالطب الشرعي وتقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل	
49	المبحث الأول: مدى مساهمة الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف والعرض
49	المطلب الأول: دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف
49	الفرع الأول: جريمة القتل
57	الفرع الثاني: جريمة التعذيب
61	المطلب الثاني: دور الطب الشرعي في إثبات الجرائم الجنسية
61	الفرع الأول: جريمة الاغتصاب
65	الفرع الثاني: جريمة التحرش الجنسي
69	المبحث الثاني: تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات
69	المطلب الأول: ماهية السلطة التقديرية للقاضي
69	الفرع الأول: مفهوم السلطة التقديرية للقاضي
73	الفرع الثاني: مبررات السلطة التقديرية للقاضي الجنائي
78	المطلب الثاني: تقدير القاضي الجزائي للطب الشرعي كدليل للإثبات
78	الفرع الأول: دليل الطب الشرعي
80	الفرع الثاني: تقدير القاضي لدليل الطب الشرعي كدليل للإثبات
88	ملخص الفصل الأول
90	خاتمة
/	قائمة المراجع
/	فهرس المحتويات
/	الملاحق
	ملخص الدراسة

## ملخص

ومن خلال دراستنا لموضوع دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة تبين أن الطب الشرعي هو الأساس لحل الجرائم المشبوهة والتي يقتضي على الشرطة القضائية معرفة أسباب وفاة الضحية واستعانتهم بأطباء خبراء وهم أطباء الطب الشرعي لفحص الملابس، الشعر، الأصابع، وتحديد نوع السلاح المستعمل في الجريمة، وتحليل الإصابات عن طريق تشريح الجثة على مستوى المراكز الصحية والمستشفيات.

فالشرطة تمنح لهم تسخيرة للتنقل معها لمسرح الجريمة، وكل ما استنتجه الطبيب الخبير يحرره في قالب رسمي يسمى "تقرير الطب الشرعي"، ومن ثم ينقل هذا التقرير للقاضي مرفوقا بكل الدلائل والبراهين التي من شأنها إدانة المتهم ومن هنا نجد أن للقاضي السلطة التقديرية للعمل به أو نفي هذا الدليل.

From here, conclude that forensic medicine is basis for solving suspicious crimes, which requires the judicial police to determine the cause of the victims death and seek the assistance of expert doctors , namely forensic physicians, to examine clothing, hair, and fingers, determine the type of weapon used in the crime, and analyze injuries by dissecting the body at health centers and hospitals.

The police grant them permission to travel with them to the crime scene, and everything the expert doctor concludes is recorded in an official form called a forensic report.

This report is then transferred to the judge, accompanied by all the evidence and proof that could convict the accused.

From here we find that judge has the discretion to act on it or deny this evidence.